المحميّات اللغوية:
دراسة في التسامح اللغوي في العربية

إعداد

سهى فتحي نعجة

أستاذ النحو والصرف والمعجميات
قسم اللغة العربية وآدابها
كليّة الآداب - الجامعة الأردنية
عمّان - الأردن

(أُنجِزَ هذا البحث في أثناء إجازة التفرغ العلمي التي منحتها لي مشكورةً الجامعة الأردنية للعام ٢٠٢٠م بفصليه الدراسيّين: الثاني والأول).

• الملخص

انطلق البحث من أنَّ اللغة العربية في استعمالها الصحيح وتطوّرها الحميد محميةٌ لغويّة كبيرة في انتحاء سَمت الموروث اللغويّ صوتاً وبنية وتركيباً ودلالة، وفي قبول المولَّد الموافِق لِسَمته وإن كان قليلاً أو نادراً عمَلاً بالتسامح اللغويّ الذي ارتضاه بعض علماء العربيّة قديماً وحديثاً ترخّصاً، وتوسّعاً، وتنوّعاً، واستجابة لمبدأ إعادة التوزيع الكمّي لبعض ظواهر اللغة، وفي الاعتراف بالدوالّ اللغويّة المستحدَثة، والمدلولات الناجزة في التداول الحيّ للغة؛ لأنَّ التطوّر على المستوى المعجميّ تحديداً حتميّة لغويّة في الاستجابة للحاجات التعبيريّة المختلفة لأفراد الجماعة اللغوية. وقد اتخذ البحث من معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر أنموذجاً لدراسة المحميات اللغويّة في ضوء التسامح اللغويّ؛ فتوصّل بمنهج تحليليّ إلى أنَّ معجمه قد تسامَح في التجذير المعجميّ والاشتقاق، وقَبِلَ تغيير صفة الشذوذ والخطأ عن بعض الألفاظ والتراكيب، واستجابَ للمعاني الجديدة، والدوال الحادثة، وتبنّى بعض القرارات اللغويّة الحديثة.

الكلمات المفتاحية: المحميات اللغويّة، التسامح اللغويّ، معجم اللغة العربية المعاصرة.

*****

إضاءة:

اللغة بين الثبات والتطوّر:

الأداء اللغويّ السليم تواصُلٌ مَقيس غالباً، تمارسُه الجماعة اللغويّة في مظهر من مظاهر حماية هُويتها اللغويّة؛ ذلك أنَّ اللغة تَحيا بتداول الجماعة اللغوية إياها في إدامة حيوتها اللغويّة المعبّرة عن حاجاتهم التواصليّة والإبداعيّة والمعرفيّة في بعث الكائن بالقوة كائناً بالفعل، ومن إقامة اقتران شَرطيّ مقيّد إلى الانفتاح على اقتران شرطيّ حُرّ، أو العكس بين الإطلاق، والنسبيّة، والإمكانيّة التوليديّة، والمحدّدات الاستعماليّة، ومدى تبايُنها: صوتاً، وبنية، وتركيباً، ودلالة في تشكيلها هوية لغويّة متجانسة، ترتضي سنن المتفق عليه في اللغة، سواء أكان مولَّداً أم دخيلاً، أم معرَّباً، أم نابتاً في بيئة الجماعة اللغويّة، أم قادماً إليها بالترجمة ونحوها من اللغات الأخرى عبر مسيرة لغويّة لصيرورة لا تفارق الذاكرة التاريخيّة الممتدة للغة الحيّة.

إنَّ «العلاقة بين التطوّر وحاجات الإنسان التواصليّة علاقة تلازم، وهذا يفضي إلى القول بأن التطور اللغوي من منظور وظيفيّ هو كل تغيّر يحصل في اللغة عبر تعاقب مراحلها التاريخية من أجل بقائها أداة صالحة للتواصل ضمن ما يتحقّق من تكيّف بين بِناها والحاجات التواصليّة المتجدّدة، فالتطوّر اللغويّ الذي نعنيه - والكلام لمحمد شندول- إذن هو ذلك التفاعل الذي يحدث بين بنى لغويّة قائمة، وواقع اجتماعيّ مُتبدِّل، يفضي إلى تلاؤم بين تلك البنى التي تعدّ تقليديّة، والحاجات التعبيرية الجديدة. وإنّ هذا المفهوم من شأنه أن يساعد على استقراء مظاهر التغيّر في العربية الحديثة، وتبيّن القوانين والقواعد التي تؤهّلها لأن تكون عناصر إسهام في وظيفة اللغة التواصليّة»[1].

(١) محمد شندول، التطوّر اللغويّ في العربية الحديثة، ص١٥-١٦.

اللغة (أنا)، و(أنت)، و(نحن)، وما بيننا من تواصُل لغويّ مباشر أو غير مباشر؛ كلٌّ حسب بيئته الجغرافية التي عاش في كَنفها، فمكث فيها، أو تنقّل بين أمصار متعدّدة، قد تنماز بوحدة اللسان تارة، وازدواجيته أخرى، حسبَ مُكنة اللغة الجديدة منه؛ مُجاراة لسكانها، أو لذاك التشابه بين اللغتين اللتين تمثّل إحداهما لغة عُليا هي لغة النخبة من أهل السلطة الاجتماعية أو السياسية أو الأدبية أو الإعلامية.

وتمثّل ثانيتهما لغة دُنيا في بعض أنظمتهما، أو في بعض مستوياتها اللغويّة حسب، أو في مستوياتها اللغوية كلها؛ كلغة الأطفال، ولغة الصِّبية (المراهقين)، ولغة أصحاب المهن.

فالأطفال مَقُودونَ نحو اللغة بالقوّة، «أمّا الصِّبية؛ فإنّهم يستمتعون أيّما استمتاع بالتوليد حُبّاً في الظهور، ورغبة منهم في بناء عالمهم الخاص وتحديده، باللغة، وذلك بمخالفتهم المعيار اللغوي: نطقاً وكتابة، وهم بذلك يتدرّبون دون قصد على معالجة اللغة من أجل إتقانها، ويتمّ لهم ذلك بالتدرّب على طرقها التقليدية في بناء الوحدات المعجميّة؛ كاختزال العبارات المركّبة... أو التكرار...، أو بخلق عبارات مسكوكة،...، عن طريق التركيب عبر السوابق واللواحق، ...، وبوسائل أخرى مثل: الاقتراض المعدَّل، أو التعريب، ...، وآلية القلب أيْ: قلب مقاطع الكلمة التي لا تخلو من إيحاءات ذات طابع لُعْبي...»[1].

ويقول عنهم نادر سراج: «في دأبهم هذا، يسعى مُنتجو هذه المبتكرات اللغويّة لإثبات الذات، واللغويّة منها بالطبع، وكي لا نخطئ التقدير، فهم لا يزالون جزءاً لا يتجزّأ من الجماعة اللغويّة الكبرى على الرغم من نزوعهم للاستقلال، والتمايز التعبيري عنها، ... فالخطوات الاستقلاليّة تقضي بانفصال الفرد عن الجماعة اللغويّة الكبرى، وفي المقابل بانتمائه لِشِلَل، وانضوائه ضمن

(١) جان بريفو، وجان فرانسوا سابليرول، المولَّد: دراسة في بناء الألفاظ، ص٢٣-٢٤.

جماعات جامعيّة أو سياسيّة أو مهنيّة أو شوارعيّة، تتشارك الانشغالات والهموم والأهداف المرحليّة، إذ يتماهى العضو الفرد بسلوك الجماعة، ويغرف من مَعينها القيميّ ذاته، ويردّد تعابيرها المستقاة التي تخفى دلالاتها الموضوعة عن أفهام الآخرين. والشباب في هذا المنزع لا يهدفون إلى انتزاع الاعتراف بفَردانيّتهم التعبيريّة اللغويّة: اقتراضاً، أو اقتصاداً، أو اختصاراً من مجتمعهم الأكبر أو من جماعتهم اللغوية الحاضنة لهم، بقدر ما يرغبون في إثبات ذواتهم القلقة والمتطلعة إلى التغيير إلى حدّ مُلامسة درجة الثوران ضدّ المؤسسات المرجعيّة من أهلٍ، وبيئة عمل، ومدرسة، وجامعة، وتشكيل سياسيّ. ومؤسسة اللغة بالطبع واحدة من هذه المراجع المستهدفة، لا بل في طليعتها»[1].

إشكالية الدراسة:

إنَّ التغيُّر اللغويّ ينبئ عن قوّة بأس اللغة الأمّ، أو اللغة الهدف وحيوتها وتجدّدها من غير أن تفقد ثوابتها وهويتها، ويفسح المجال للتساؤل عن إشكالية الدراسة في بحث مدى التوتّر والتّنابذ بين الاستعمال اللغويّ للوحدات المعجميّة في الحياة اليوميّة، أو قَسْر فصاحتها على منابت الفصاحة ومنابعها كلغة القرآن الكريم، ولغة الأسواق الأدبيّة، ولغة ما دُوِّن من فنون القول في الشّعر والنّثر أنّى كان تجنيسها، وأنّى كان متلقّوها؛ ذلك أنَّ أفق اللغة العربية باتّساع بسبب حاجة الناس للتعبير عمّا يجدّ في حياتهم ومعارفهم، فهل أفق اللغويّين قديماً وحديثاً في دراساتهم وأبحاثهم وآرائهم في توسّع يوازي الاتّساع اللغويّ للعربيّة؟

قال السّيوطيّ وهو يقدّم مُرافعةً ناضجة عن احتواء الإسلام لما طرأ على العربيّة بسبب دخول الناس فيه أفواجاً بعد أن صارت العربيّة لغة خطابه الخالد: «كانت العرب في جاهليّتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم

(١) نادر سراج، الشباب ولغة العصر، ص٢٣-٢٤.

وقرابينهم، فلمّا جاء الله تعالى بالإسلام حالتْ أحوالٌ، ونُسِخت دياناتٌ، وأُبطلت أمورٌ، ونُقلَت أمورٌ، ونُقلَت من اللغة ألفاظ من مواضِعَ إلى مواضِعَ أُخَر بزياداتٍ زِيدَتْ، وشرائع شُرِعَتْ، وشرائط شُرِطَتْ، فعفّى الآخِرُ الأوَّلَ»[1].

فكلمة (الصَّلاة) في أصل وضعها تعني: الدّعاء والاستغفار[2] قال الأعشى[3]:

وصَهْباءَ طافَ يَهُوديُّها ... وأبرَزَها وَعَليها خَتَمْ

وقابَلَها الرّيحُ في دَنِّها ... وصَلّى على دنِّها وارتَسَمْ

أي: دَعا لها ألا تحمضَ وتفسدَ. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[4]، فصلاة الملائكة دعاءٌ واستغفار، ثمَّ تطوّر هذا المدلول ليدلَّ على الهيئة المخصوصة لصلاة المسلمين، قال ابن منظور: «سُميت الصّلاة صلاة لما فيها من الدّعاء والاستغفار»[5].

فأصل معنى «الصلاة» لا يزال مَحميّاً بتداول ناطقي العربيّة، لكنَّه أخذ بمجيء الإسلام شَكلاً جديداً، بدا نُموّاً مألوفاً متجانساً مع سائر الدلالات السابقة؛ لأنَّ أصل التطوّر اللغويّ للغة المتواصلة الحياة كالعربيّة يبقى مشدوداً إلى الجذر الذي يمدّ حُزَمَ مشتقاته بمعنى عامّ، مع الحرص على تعدّد أغصان شجرة الجذر الواحد.

إنْ معجمُ العربيّة إلا كافِلٌ أمينٌ، وضامنٌ مَكينٌ لبقاء مدلولات ألفاظها في شجرة واحدة، لا شرقيّة ولا غربيّة، لكنَّ الشمس تزاورُ عنها؛ لتبدو

(١) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ص٢٩٤.
(٢) ابن منظور، (صلو).
(٣) الأعشى الكبير، ديوانه، ص٨٥.
(٤) سورة الأحزاب، من الآية: ٥٦.
(٥) ابن منظور، لسان العرب، (صلو).

أغصانها بألوان متباينة، لكنَّها متكاملة، بل متآلفة في صيرورتها على مستوى الدالات، وسيرتها النامية على مستوى المدلولات، فكلمة «الرِّبا»، و«الزّكاة» في أصل وضعهما تدلان على النّماء[1] لكن الإسلام باعَدَ بين المعنَيين؛ فَخَصَّ الأوَّلَ بالنّماء غير الشّرعيّ، وخَصّ الثّاني بِنَماء الأجر عند الله؛ فصار الأوّل حَراماً، والثّاني رُكناً من أركان الدّين، وارتبط الأوّل بالزّيادة الماديّة الدنيويّة وحسب، على حين ارتبط الثاني بزيادة ماديّة ودنيويّة أو بزيادة الأجر من عند الله تعالى أو بكليهما.

ولحق بألفاظ الطهارة والتّقوى والفسق والشّرك والهُدى والإيمان والجهاد وغيرها ما لحق بألفاظ الصّلاة والزكاة والرّبا من مدلولات إسلاميّة جديدة اكتسبها الأصل القديم للمعنى من غير أن يموت المبنى، أو يفنى المعنى.

إذن؛ فالإسلام نقلةٌ فكرية لغويّة امتحنَ إمكانيّة اللغة وقدرتها، فأكّدَ كفايتها التعبيريّة، وتبيّن انتظامها اللغويّ[2] التداوليّ على انفساح الجزيرة العربيّة وتعدّد قبائلها ولهجاتها تعدّداً لا يخرج بها عن حدود الانتظام، فارتضى حمايتها عندما نزل بها القرآن الكريم؛ ليصبح بإجماع اللغويّين منطلقاً لبناء منظومتها اللغويّة المتجانسة في الصوت والصرف والتركيب والدلالة من غير إفراطٍ أو تفريط بالبنية المنتظمة للعربيّة، وإنَّ تفرّقت أحكام اللغويّين في بعض مَناحيها بين الشذوذ والاطراد.

ولولا هذا الانتظام اللغويّ الذي مازَ اللغةَ بالإسلام، لصارتِ اللغةُ العربيّة من قرون لغاتٍ، ولبقيتْ كلُّ لغة على حالها، تحترس بقوانين تخصّها، وتعتصم بها من التغيُّر والبِلى ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً، شأنها في هذا شأن المسكوكات النقدية، تظلّ متداولة سارية المفعول ما دامت خاضعة لقانون العرض والطلب،

(١) ابن منظور، لسان العرب، (ربو)، و(زكو).

(٢) انظر في الانتظام اللغويّ: حسن خميس الملخ، العادات اللغويّة في العربيّة: لغة واحدة وظِلال متعدّدة، ص٩٥-١٤٩.

مما يعني أن للدوال اللغوية تاريخ صَلاحيّة أيضاً[1]، لكنَّ ربط اللغة العربيّة بالقرآن الكريم مدَّدَ تاريخ صلاحيتها إلى أن يرث الله الأرض ومَن عليها، من غير أن يعني هذا جمودها؛ إذ لا تمنع العربيّة استحداث دوالّ جديدة، أو مدلولات جديدة، أو تمنع ظواهر لغويّة من الانحسار حدّ القلة، أو معاودة الازدهار حدّ الكثرة؛ لأنَّ أصول العربيّة وقوانينها تجعلان أيّ تطوّر يسير في ركبها، فلا ينأى عن روحها، إنْ صرفاً أو نحواً أو دلالة.

ومن الحصافة هَهنا أن نعلو بلغتنا؛ فلا نسمح لأحد من أهلها، أو من غيرهم أن يروم وَأْدَها، ويدعو إلى سلخها من ألسنة أبنائها عبر تحويل اللهجات العاميّة إلى لغاتٍ مُقنَّنة في أصواتها وصرفها وتراكيبها ودلالاتها وكتابتها، ثم تعليمها للناشئة، واتخاذها خطاباً معبّراً عنها؛ لتسدّ مسدّ اللغة الفصيحة، ولا سيّما في المواقف التي لا تستدعي إلا اللغة الفصيحة من لسان العرب.

يقول ابنُ فارس: «فإن قال قائل: فقد يقعُ البيان بغير اللسان العربيّ، لأنّ كلّ من أفهم بكلامه على شرط لغته؛ فقد بيّنَ. قيل له: إن كنتَ تريد أن المتكلّم بغير اللغة العربية قد يُعرِبُ عن نفسه حتى يُفهم السّامع مراده، فهذا أخسّ مَراتب البيان، لأنَّ الأبكم قد يدلّ بإشارات وحركات له على أكثر مراده، ثمّ لا يسمّى مُتكلّماً، فَضْلاً عن أن يُسَمّى بيّناً، أو بليغاً»[2].

ويقول عبد السلام المسدّي: «إننا أمّة لا ننفكّ نعمل على ضياع هُويّتنا اللغويّة، وليس من اليسير إقناع الناس - صغيرهم وكبيرهم- بأن للتاريخ أطواراً، وللقضايا اللغوية محطات، وهي اليوم غير ما كانت عليه بالأمس، وقد لا يُخفي هؤلاء جميعاً استغرابَهم الأقصى إذا كاشَفْناهم بحقيقة تخلّقت في رحم الأحداث الكونيّة غير المسبوقة؛ وهي أن اللغات الأجنبيّة لم تعُدْ هي العدوّ الأوّل

(١) فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، ص٨.

(٢) ابن فارس، الصاحبي، ص١٦.

للغة العربية، وإنما الذي حلّ محلّه في هذا العداء الشرس النافذ الذي في مستطاعه أن يُجهِزَ على العربية، فيذهب بريحها، هو اللهجات العاميّة حين تكتسح المجال الحَيوي للفصحى، إننا ما فتئنا نفسح الأبواب للعاميّات كي تغزو الحقول التي تحيا بفضلها العربيّة»[1].

فبعد أن غزت العاميّة إعلامَنا المسموع والمرئيّ، وكادت تَسود في منابت العلم مذ مراحله الأساسية حتى مراحل التعليم العُليا، «كيف نتحدّث عن الموارد البشريّة وتنميتها، أو عن التخطيط المستقبليّ الشامل، ونحن نعيش انفصاماً بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضاريّة؟ كيف نرقى إلى آليّات الاستثمار في حقل التواصل؟ وكيف نمسك بأساسيات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربيّ هو المجتمع الوحيد بين سائر مجتمعات المعمورة الذي يتخرّج فيه التلميذ من التعليم الثانويّ وهو عاجز عن تحرير عشر صفحات تحريراً سليماً: لا بلغته القومية، ولا بلغة أجنبية؟ بِمَ سَيُجيب ساستنا حين نذكّرهم - على وجه القطع واليقين - بأن اللغة العربيّة قد كان لها من الوزن الاعتباريّ لدى كل فئات مجتمعاتنا أيّام الاستعمار أضعاف ما لها منه الآن بعد عقود من دولة الاستقلال؟»[2].

إنَّ التوضيح السابق لإشكالية الدراسة يُفضي إلى استنتاج الفرضيّة الآتية؛ لتكون المنطلق في استقراء تجربة مُستحدَثة معاصرة في التسامح اللغويّ، ظهرت في معجم اللغة العربيّة المعاصرة لأحمد مختار عمر مروراً بالوقوف عند تجربة موروثة، ظهرت في بعض أبواب كتاب «المزهر في اللغة العربية وأنواعها»، على أن يسبق ذلك توطئة مهمة في مفهوم المحميّات اللغويّة وعلاقتها بالتطوّر اللغويّ من جهة، والتوليد اللغويّ من جهة أخرى، والتسامح من جهة ثالثة؛ لأنَّ التسامح اللغويّ فرع القول بالمحميّات اللغويّة.

(١) عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغويّ، ص٢٠.

(٢) عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغوي، ص٢١.

فرضية الدراسة:

إنَّ من حقِّ ألفاظ اللغة أنْ تتمتَّع بالحماية اللغويّة، فتحيا داخل منظومتها اللغويّة، وتبقى فيها جزءاً من هويّتها، وفي الوقت نفسه لا حجر على الألفاظ والتراكيب من التطوّر اللغويّ ضمن شروط التجانس والتوافق مع اللغة؛ فالنموّ لا يتعارضُ والتطوّرَ اللغويّ الصحّيّ، لكنَّ السماح للألفاظ والتراكيب بالشُّرود في مسالك شتّى من تجارب القول من غير «وعي لغويّ»[1] بتعبير مازن مبارك، أو بهوى عابث على غير هدف محمود أصلاً يعدّ سعياً أعمى نحو «الانتحار اللغويّ»[2] بتعبير عبد السلام المسديّ.

أسئلة البحث:

ينهض البحث بالإجابة عن الأسئلة المفصلية الآتية:

١. ما مفهوم المحميّات اللغوية؟

٢. ما حدود العلاقة بين المحميّات اللغويّة والتطوّر اللغويّ؟

٣. ما مفهوم التسامح اللغويّ؟

٤. كيف يستجيبُ معجم اللغة العربيّة المعاصرة لأحمد مختار عمر لمعايير التسامح اللغوي من غير خروج من هذه المحميّات؟

ويفيد البحث في منهجيّته من مُواضَعات المنهج الوصفي التحليليّ للإجابة عن هذه الأسئلة، متوسّلاً بما نصّ عليه الأقدمون والمحدثون في تحديد هُويّة الوحدات المعجميّة في ضوء معايير الحدّ الأدنى من النّقاء اللغويّ الكافي لإدامة المحافظة على هويّة اللغة العربيّة على وجه الخصوص.

(١) وهو اسم كتابه: نحو وعي لغويّ.

(٢) وهو اسم كتابه: العرب والانتحار اللغويّ.

مفهوم المحميّات اللغويّة:

الجماعةُ اللغويّة عندما تتوسَّل باللغة للتعبير عن حاجاتها وفنونها وآدابها ومعارفها وثقافتها إنَّما ترى في اللغة أداةً، تقترن فيها الكلمات على نحوٍ مخصوصٍ متعارَف عليه بينها، حتى إذا جاء اللغويّون يقعّدون اللغة صوتاً وبنية وتركيباً، ويجمعون دلالات كلمات؛ صارت اللغة في أعمالهم ذات معايير وأحكام، تتباين بين فصيح، وصحيح، ومتروك، ومرفوض، وفصيح، ومهمل، ونادر، ومتواتر، وشاذّ، ومُمات، ورديء، وغير ذلك؛ لأنَّهم حوّلوا الظاهرة اللغويّة الواحدة بمعاييرهم وأقيستهم إلى مراتب ذات أحكام تستندُ إلى كثرة الاستعمال من جهة، وإلى إمكانية القياس من جهة أخرى، وإلى إمكانية تعليمها لغير الناطقين بها من جهة ثالثة، أو تعليمها لمن داخَلَ كلامهم الخَلَل والاضطراب والاختلاط من أهلها. قال الخَزَّازُ النحويّ: «فلمّا تغيّرت طبائع العرب مخالطتهم العجمَ، وأحبَّ الله تصحيحَ الكَلِم للغَبيِّ من عباده والفَهِم؛ سَهَّل على طائفة من الناسِ التماسَ القياس، فصرَفوا به الالتباس، عمّا رامَه أهلُ الإلباس، فألزم الله هؤلاءِ بجرأتهم طريقةَ الأنفاس، وهَدى الآخرين لغاية الإيناس بالتفسُّح في معرفة اللغات في إتمامها وحذفها في منظومها ونثرها»[1].

فاللغة على لسان الجماعة اللغويّة استعمالٌ، وعلى أيدي اللغويّين في أعمالهم مشروعٌ علميٌّ؛ لهذا تبدو اللغة عند أهلها نظاماً مَحميّاً حماية تامّة بالتواضُع الاستعماليّ الناجز الذي يرتضي كلّ كلمة في موضعها نطقاً وبنية وضبطاً ودلالةً، لكنَّها في المشروع العلميّ للغويّين لا تتمتّع بحماية تامة مطلقة، بل بحماية ذات مردود علميّ مقصود لغايات البقاء والتعليم واستمرار التجانس والتوافق بين مناحيها كافةً؛ لأنَّ اللغة مجتمع الكلمات، واللغويين فرقة حماية هذا المجتمع

(١) الخزّاز النحويّ، التفسُّح في اللغة، ص٨٥.

اللغـويّ، فتغـدو المعايـير والضوابـط والقوانـين والـدلالات المودَعـة في البنـوك اللغويّـة المعروفـة بالمعجـمات مراقبـةً في ضرورة التزامهـا بمسـارات محـدَّدة لا تـؤدي في الأحـوال كلّهـا إلى الخـروج عـلى اللغـة التـي صـارت مشروعـاً علميّـاً، لـه مـردودٌ نفعـيّ مقصـود منشـود.

فقـد ارتـضى العـرب أن يقولـوا: «لا أدر»، و«لم أُبَـلْ»، وإن كان القيـاس: «لا أدري»، و«لا أبـالي»، قـال الخَـزّازُ النحـويّ: «فأمّـا مـن تكلَّـم بحـرفٍ عـلى أصـلِ القيـاس، وخالَـفَ العامـةَ منهـم دون الخاصّـة؛ لم يكـن مخطئـاً، نحـو قـول العـرب: (لا أدرِ)، و(لم أُبَـلْ)، قـد أجمعـوا عـلى حذفـه تخفيفـاً؛ فـإن قالـه عـلى أصلـه: لا أدري، ولا أُبـالي؛ جـاز»[1].

فالجماعـة اللغويّـة حَمَـتْ أداءَهـا اللغـويّ في هاتـين الكلمتـين مـن غـير خشـية مـن رقابـة لغويّـة مضمـرة، لكـنَّ النحـاة في مشروعهـم العلمـيّ حَمَـوا علاقـة هـذا الأداء بسـائر أشـباهه، فقبلـوا كلام العـرب، وعلَّلـوه بالتخفيـف، لكنَّهـم في إجـازة الوجـهَ المقيـس طـردوا قياسَـهم في التعليـم ونـشروه في حمايـة مقصـودة لـه بسـبب مـردوده المهـمّ في المحافظـة عـلى اللغـة وتعليمهـا.

فالمحميّـات اللغويّـة مصطلـح لسـانيّ حديـث اسـتعمله بعـض اللغويّـين المحدَثـين، مثـل عبدالسـلام المسـديّ[2]، وهـي تعنـي الاسـتعمالات اللغويّـة التـي لهـا وجـه صحيـح ثابـت مـن الاسـتعمال اللغـويّ نُطقـاً وبنيـة وتركيبـاً ودلالـة؛ فـإنْ كان الاسـتعمال اللغـويّ حادثـاً بعـد عـصر الاحتجـاج فالحمايـة اللغويّـة تتحقّـق لـه بموافقتـه أقيسـة العربيّـة بوجـهٍ مـن الوجـوه باسـتثناء الدلالـة المعجميّـة التـي تبقـى عُرفيّـة اعتباطيّـة، تأخـذ مشروعيتهـا مـن تواضـع الجماعـة اللغويـة عـلى دلالتهـا في بيئـة مـن بيئـات اسـتعمال اللغـة.

(١) الخزّاز النحويّ، التفسُّح في اللغة، ص٧٣.

(٢) انظر كتابه: العرب والانتحار اللغويّ، ص ١٢.

فالاسم (مَيْسَم) يُجمع في العربيّة على (مَياسِم) من غير أن يمنع هذا الجمع جمعاً آخر على (مواسِم)، فكلاهما صحيح فصيح، وإن كان الجمع على (مواسِم) يواطئ جمع كلمة (مَوسِم)، لا جمع كلمة (مَيْسَم)؛ لهذا تقدّم العربيّة الحماية اللغويّة في الصواب للجَمعين، مع أنَّ النظرة التاريخيّة التطوّرية تشير إلى أنَّ العربيّة المعاصرة مالت إلى تخصيص الجمع على (مَياسِم) بمعنى: (العلامة)، وتخصيص الجمع على (مواسِم) بمعنى «الوقت الذي يُجتَمَع فيه لغرض ما»، قال ابن منظور: «الجمع: مواسِم ومَياسِم»[1]. وتَمْحيض كلمةِ (المكواة) في التداول اللغويّ محلّ كلمة (الميسِم)؛ فلم يعد العرب يسمّون المكواة ميسِماً، كما صارت دلالة كلمة (ميسِم) على العلامة في اتجاهين: أولهما: التخصيص بالعلامة السلبيّة كوَسْم الدوابّ. وثانيهما: الدلالة على العلامة الإيجابيّة التي توجب الفخر والاعتزاز باستعمال كلمة «الوِسام»، لا كلمة «الميسِم»، واشتقاق كلمة «التوسيم» من كلمة «الوسام» كما ذكر أحمد مختار عمر في معجمه[2].

وقد شاعت بسبب من جائحة كورونا، أو الحُمّى التاجيّة تراكيب لغويّة جديدة في دلالتها، لكنَّها أخذت حضوراً تداوليّاً بالفعل وبالقوّة، كما في تركيب (التباعُد الاجتماعيّ) الذي لا يُخالف أقيسة العربيّة في شيءٍ، وإن كان يُضيف دلالة جديدة إلى العربيّة، وهي الدلالة نفسها المعادلة لتركيب (التباعد الجسديّ)؛ لأنَّ المجتمع اللغويّ استعمل هذين التركيبين للدلالة على شيء واحد بشأن جائحة كورونا؛ لكنَّ التركيب الأول ينحو نحو تباعد العلاقات، في حين ينحو التركيب الثاني نحو تباعد الذوات، وإن كانت لفظة (الجسديّ) فيه غير مريحة في رواسخ بعض المرجعيّات الثقافيّة؛ الأمر الذي يعني أنَّ أحد التركيبين قد يزدهر، في حين سيحتاج الآخر إلى حماية لغوية بحفظه في المدوّنات اللغويّة والمعجمات؛ لأنَّ حفظ اللغة من أهمّ وسائل حمايتها؛ لكي لا تضيع دلالته. وليس ببعيد أن تصبح لفظة

(١) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (وسم).

(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، (وسم).

«كورونا» غير العربيّة منطلقاً لجذر جديد ملحق بالفعل الرباعيّ، وهو «كَوْرَن» فنشتقّ منه اسم الفاعل «مُتكَوْرِن» بمعنى المصاب بمرض الكورونا الخبيث.

فثمة جدليّة صاعدة نازلة موّارة بخمول الألفاظ اللغويّة وازدهارها بين المحميّات اللغويّة الموروثة من وجه فصيح صحيح، والمحميّات اللغويّة الناشئة في العربيّة المعاصرة المتصلة بقيود الصواب اللغويّ في أقيسة العربيّة.

المحميات اللغويّة والتطوّر اللغويّ:

المحميات اللغوية كالحفريات بعامّة تُعنى بالدراسة العلمية الخاصة بحياة الدوالّ اللغويّة: تأصيلاً وتأثيلاً أجَلَ التحقُّقِ من فصاحتها، وتبيان التطور، والتّفاعل الذي حدث لهياكل الدوالّ والأساليب اللغوية زماناً ومكاناً، وماهية البيئات التي تعيش فيها، وأثرها فيها، وأثرها في أفراد الجماعة اللغوية بصرف النظر عن تباينها حسب مستويات المنظومة اللغويّة: الصوتيّة والصرفيّة، والنّحويّة التركيبيّة، والمعجميّة الدلاليّة في ضوء التوزيع الكمّيّ لهذه الدّوالّ المنوط بجدلية الحياة والمجتمع، وبذا تغدو المحميّات اللغوية «عادات لغوية ناجزة في الأداء اللغويّ على مستوى الصوت والدلالة وفقَ معهود العرب في كلامها: تصرُّفاً، وتركيباً، وإفراداً، وتقديماً، وتأخيراً، وتغييراً في الهيئة والذات، وتحويلاً من الحقيقة إلى المجاز»[1]، وهي تمثّل الانتظام اللغويّ المطّرد: المشاهد والمسموع والمنقول بصفته معياراً يُقاس عليه من جهة، وبصفته تعليلاً يُفسِّرُ الظّاهرة اللغويّة: دوالّ، وأساليب من جهة ثانية.

إنّها- اللغة- كائن حيّ، لأنها تستجيب لعوامل التطور في المجتمع، غير أن هذه المراتب المتعدّدة لفصاحة الدّال اللغويّ مَنوطة بمدى علاقة الأفراد اللغوية بثنائيّة الزمان والمكان، ناهيك عن مكانة المستخدِم في المجتمع كالشاعر المكين، والسيد المطاع، والعالِم المقتدَى به، وغيرهم كالممثّلين والفنّانين في العصر

(١) حسن خميس الملخ، العادات اللغويّة في العربيّة، ص١٦.

الحديث، إذ لهم من القدرة ما يمكّنهم من إحداث خلخلة لغويّة في المتلقّي: السّامع والقارئ بما ينِمّ عن أثر هذه المراتب في السيرورة الاجتماعيّة لكلمات اللغة وتراكيبها، وتنقّلها من صيرورة إلى أخرى؛ إنْ خُمولاً وهُجراناً، وإن ازدهاراً ونشاطاً، وإن ابتداعاً وابتكاراً.

والمحميّات اللغويّة في التعريف الذي سبق توضيحه يدلّ في قبوله التطوّرات اللغويّة التي تغتني بها العربيّة على ما ينال دوالّها وأساليبها من التّطوّر، لكن بعضَ اللغويّين حظروا شيئاً من هذا التطور لا رغبة في الصرامة، وتحنيط اللغة، بل لتأكيد دوامها على شكل واحد يتحصّن بالثّبات القطعيّ إلى حدّ ما مهما عصفت باللغة رياح التغيّر، أُسوةً بمن كُتِبَ في (لحن العامّة)، و(أدب الكاتب)، و(قُل ولا تَقُل). و(الأغلاط اللغوية)، وكتب (المعرّب)، و(الدخيل)، و(ليس في كلام العرب)، و(الفصيح)ـ و(شروح الفصيح) جاعلين أنفسهم سَدَنة اللغة وحُرّاسها، فحرموها أحياناً من ممارسة حقّها في الحياة، وحَجروا على أبنائها حقّهم في انتخاب دوالّ وأساليبَ متنوعة لا كزازة فيها، ولا ترجع إلى الوراء ما دامت العربية تتمتّع برخص لغويّة تمثّلت في ضوء ما تغصّ به كتب اللغة من عبارات نحو: (يجوز ولا يجوز)، و(هكذا قالت العرب)، و(لم يسمع عن العرب) وغيرها. وكقول المازني: «ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»[1].

وإيماناً بـ«باب شجاعة العربية»[2] الذي أقرَّه ابن جني، وتوثيقاً لقولته: «اختلاف اللغات وكلها حجة»[3]، وقول ابن فارس: «لغة العرب لم تنتهِ إلينا بكُلّيتها، وإنَّ الذي جاءنا عن العرب قليل من كثير، وإنَّ كثيراً يذهب بذهاب أهله»[4]؛ لأنَّ اللغةَ بأهلِها؛ لهذا قد تخسر بعضُ الألفاظ أو التراكيب، أو الدلالات

(١) ذكرها عنه ابن جنيّ. انظر كتابه: الخصائص، ص٢٧.
(٢) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٣٦٢-٤٤٣.
(٣) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص١٢-١٤.
(٤) ابن فارس، الصاحبيّ، ص٤٨.

وجودَها حين يموت أهلوها تاركين لغتهم أمانة في أيدي الأبناء أو اللغويّين، فإن ضاع شيءٌ منها؛ فلأنَّ الحماية اللغويّة ما أظَلَّته بظِلّها.

وقديماً قال أبو عمرو بن العلاء حين سأله ابنُ نوفل عن العربية: «أخبرني عمّا وضعت مما سمّيت عربيّة، أيدخل فيه كلام العرب كلّه؟ فقال: لا، فقلت: فكيف تصنع في ما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات»[1]، فكان حريصاً على حماية اللغة بكُلّيتها، وهذه الحماية لا تتعارضُ ومبدأ الفرْز ووضع القواعد والمقاييس؛ ذلك أنَّ الفرْز لا يعني إماتة الكلمات، بل يعني تصنيفها حسب الأغراض المختلفة، ناهيك أنَّ اللغات المخالِفة لغاتٌ محدودة الانتشار؛ فلا تنافِس ما كَثُرَ واطّرَدَ.

إننا هنا إذ نتكلّم عن المحميات اللغوية في منزلة بين منزلتين، لا ندعو إلى تصنُّم الدّوالّ والأساليب اللغوية سيرة وصيرورة لتغدو كالمستحاثات، ولا ننهض بِجَبّ المستعمل والمستهلك، إنّما هي دعوة لاستثمار الدّوال والأساليب اللغوية في ضوء ما تقرّه أعرافُ التسامُح اللغوي متى دعت الحاجة إلى ذلك، لا على الدوام؛ ذلك أن التسامح الذي يتلوه تسامح، ثم يتلوه تسامح، سيفضي حتما إلى عُدول (انزياح كلّيّ) عن الدالّ أو الأسلوب الأصيل حدّ إماتته. وهو ما لا نرضاه للعربية ألبتة، إذ إن الاستعصام بالأصول. واستثمار الرُّخص اللغوية هما مطلبنا الجادّ، ومفادُه المزاوجة بين الموروث والمستحدَث على نحو ما نجد عند ابن فارس، وابن جنّي، وغيرهما من الغَيارى على تفعيل الإمكانية التوليدية للغة العربية لتسدّ الخانات الفارغة[2] التي يحتاج إليها أبناء العربية فيما يخصّ الوحدات اللغوية الأعجمية، أو المولّدة، للتعبير عن نظرتهم إلى الكون والحياة بدوالّ

(١) انظر: السيوطي،ج٢، ص٦٠٤.

(٢) ليست الخانات الفارغة أو الفراغات اللغويّة توليداً للفظة جديدة، أو دلالة جديدة بالضرورة كما مالَ إلى هذا حسن خميس الملخ، بل قد تكون تنشيطاً للفظة كانت مهجورة، أو لتركيب كان نادراً. انظر كتابه: العقل النحويّ: دراسة تفكيكيّة في مسائل الخلاف النحويّ، ص٢٨٦-٣٠٢.

يبتدعونها من لغتهم، فتعلو ثقتهم بها عوضاً عن طرق باب لغات أخرى، تكوّن لغتهم لتصير بعدئذٍ هُويّتَهم وثقافتهم.

لكن الرؤية المعيارية التي مناطها (الينبغيّات)[1] بسطت سلطتها على التراث العربيّ، كما فعل المعياريون العرب، فرفضت لأيّ دالّ مولّد أن يصير مدخلاً من مداخلها المعجمية، فظلت تدور حول نفسها، مع أن قانون الاقتراض اللغوي قارّ في مبدأ تعايش اللغات، عبر: «الحتمية اللغوّية: اللغة التي لا تُقرِضُ ولا تقترضُ تموت».

التوليد اللغوي حتميّة لغويّة:

يقول جان بريفو، وجان فرانسوا سابليرول في مشهد يختصر جدل الحكاية بين المنغلِق على اللغة والمنفتح على الجديد غير الناقض للقديم: «بيدَ أنَّ عملية النقل هذه لا تمرّ دون حساب عسير، فللقديم سلطة وسطوة لا يسمح فيها بالدخول لأيّ قادم، وإذا كانت المعاجم العربية في مبدأ أمرها أغلقت الباب، وأحكمت رِتاجَه أمام أيّ قادم جديد، فإنَّ معاجم اللغات الأخرى... قد لا تفتح ذراعيها لأيّ قادم جديد. . . فها هو ذا أحد المحافظين الفرنسيين يقول قولته الشّهيرة مُهدّداً حين عُرض إدخال لفظ فرنسيّ في معجم الأكاديمية الفرنسية : إنْ دَخَلَ خرجْتُ»[2].

فهذا السّياسيّ السّلطويّ يرفض الدّالّ المحدَث عبر مُساكنة لغويّة/ تعايش لغويّ بين الدّوالّ: قديمها وجديدها، حتى لا تتوازى فيها فكرة النّقاء/ الصّواب اللغوي مقابل فكرة الهجين، وتبقى المسؤولية على ابن اللغة في تمكين المجتمع من هُويته اللغويّة، وتحقيق الأمن اللغوي عبر الابتعاد من الإسفاف اللغويّ، والمسخ والسّلخ، والتّخريب والتّغريب، والتّكلُّس اللغويّ،

(١) نادر سراج، الشباب ولغة العصر، ص٢٤.

(٢) جان بريفو، وجان فرانسوا سابليرول، المولَّد: دراسة في بناء الألفاظ، ص١٢.

والهشاشة الأسلوبيّة التي باتت ميسم بعض أفراد المجتمع بصرف النّظر عن طبقة المثقّفين والعامّة.

ولعلّ السّلطة الرابعة -على ما لها من أيادٍ بيضاء على اللغة- التي درجت غالباً على إرضاء المتلقي بعربيّة فيها شيءٌ من الترهّل، زبدها أكثر ممّا يمكث في الأرض، ولا سيما ما يَسودها من ثرثرة ومطّ لغوي مُهلهَلَين قَرَعا الجرسَ عالياً؛ ليصحوَ سَدنةُ العربية المخلصون، ويهبّوا للحفاظ على العربية الفصيحة ولا سيّما في لغة الإعلام، وفي لغة التعليم الجامعي، وفي المجالس الثقافية خشية استمراء لغة السُّوقة التي تلهّف لها الشبابُ، وغدا يأنسها الكبار على سبيل السخرية، حتى غدَت لغة كثير منهم أيضاً، وهي اللغة التي يسمونها : (لغة الحَفَرْتَلية)، أو (لغة الأرابيزي)، وهما الأسلوبان اللذان قَرّا في الذهنية الفكريّة لكتّاب الأدب الساخر، وشعراء الشعر الشعبي، كالشعر النبطي، وبعض المغَنّين الذين يطلقون على أدائهم الغنائي الهجين (لغة الراب)، و(الشِّيلات)، و(المهرجانات)، ولغة التواصل الاجتماعي التي تُكتب بالعامية المبتذلة، والعامية الجَهويّة، أو اللغة التي تدمج بين الأرقام والحروف اللاتينية، أو التي تُكتب العربية بحروف لاتينية، أو التي تُكتب بحروف لاتينية مختصرة (لغة الشات)، ناهيك عن لغة الصورة وغيرها مما يلوّث الأذن والبصر والفكر نظراً للانزياح الحادّ في دوالها صوتاً ودلالةً وأسلوباً خاصّة عند عدم إعطاء الصوت حقّه نظراً للتنغيم الخاصّ بكل نوع من هذه الأنواع[1].

إنَّ الدفاع عن الذات اللغويّة ليس حرباً ضدَّ الجديد، أو الجيل الجديد، بل هو دعوة لاستمرار الحياة اللغويّة من غير أن تصبح الهوية الوجودية للأمة غير الهوية؛ لهذا وقف عبدالسلام المسديّ وقفة حقٍّ حين أطلق صيحةَ صِدْقٍ رجاءً

(١) للمزيد يُنظر: نادر سراج، الشباب ولغة العصر، ص١٥-٣٢. وأحمد محمد الضبيب، اللغة العربيّة في عصر العولمة، ص٦١، ١٦٩-١٧١، ٢١٤-٢١٥. وممدوح محمد خسارة، قضايا لغوية معاصرة، ص٩٦-٩٨.

للتعامل مع اللغة بما تستحقه من توقير واحترام، فوقف وقفة انتماء مُنصف، ومكاشفة تستنفر الحميّات المكبوتة بما لا يجور على هويتنا اللغوية عبر تخدير الوعي، واغتيال المنجز اللغوي، ونسف مقوّمات الوجود الثقافي، والتسليم بأنّنا في مأزق لغويّ نظراً للمأزق التاريخي فقال: «ومن شدّة حرص كبار المختصّين على خطر الموضوع تراهم يمعنون في تأكيد أنّ مصطلح الموت- أو الانقراض- ليس من المجاز البلاغي في شيء، ثم منهم من يستطرد إلى المقارنة السخيّة بين انقراض اللغات، وانقراض بعض الكائنات الحيّة، وبناءً عليه تتمّ الدعوة إلى ضرورة الإعلان عن محميات لغويّة شبيهة بمحميّات الفصائل الحيوانية. ويكفي من شاء التحرّي أن يستطلع على سبيل الفضول البيبلوغرافي حجم ما كتب في هذا المجال منذ عقدين تقريباً. والمختصّون في هذا المجال يعرفون العلاقة الجديدة القائمة بين النظرية اللغوية العامّة، واستقراء تاريخ الألسنة الطبيعيّة كيف تنشأ؟ وكيف تنقرض؟ كما يعرفون كيف يساعد كلّ نمط من أنماط الأداء اللغوي على استكشاف أسرار النسق الخفيّ القائم بين الكفاءة الذهنية لدى الإنسان، وكفاءته في توليد الطاقة الدلالية بواسطة الكلام»[1].

اللغة ظاهرة زمنيّة تاريخيّة، تستجيب لتطوّرات التاريخ إنْ طوعاً، وإنْ كرهاً؛ لهذا لا مناصَ من التطوّر، ولا مناص من التمسّك بالثوابت الموروثة؛ وعلى هذا الفَهم دعا محمد الأوراغي إلى تأسيس لسانيّات نسبيّة للغة العربيّة ترتضي أنماطاً لغويّة صحيحة مقبولة، وإن كانت لا تنطبق عليها التعميمات اللغويّة الموروثة[2]، وهو ما سمّاه أحمد المتوكّل في سياق حديثه عن ضوابط الوصف اللغويّ بـ:«الملموسيّة»، و«التجريد»[3] بمعنى ضرورة تمثيل النظرية اللغويّة للوقائع اللغويّة في سُلَّميّة من درجات القبول، وفي الوقت نفسه تحقّق درجة عالية، وليست

(١) عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغويّ، ص١٢.

(٢) انظر: محمد الأوراغي، نظريّة اللسانيّات النسبيّة: دواعي النشأة، ص٢٥٣-٢٥٥.

(٣) نظر: أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيّات الوظيفيّة: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداوليّ، ص٢١.

مطلقة من التجريد الذهنيّ، فتسمح بالتعدّد على سبيل الاستعمال، وبقبول الآخر على سبيل الاحتواء، فيتسع أُفق اللغة[1].

إنَّ القبول بالتوليد اللغويّ تسامح في قبول المستحدَث، كما أنَّ القبول بغير المقيس تسامح أيضا، لكنَّ الفرق بينهما أنَّ الأول حادث بالقياس بعد عصر الاحتجاج اللغويّ، والثاني حادث بالاستعمال في عصر الاحتجاج اللغويّ.

المحميّات اللغويّة والتسامح اللغويّ:

لم يكن التسامح اللغويّ ردّ فعل للمنهج المعياريّ، يتحلّل فيه أبناء الجماعة اللغوية من الصرامة اللغوية في مستويات المنظومة اللغوية كافة، لكنه رُخصة حَضَرتْ أبعادها، وحُدّدت ملامحُها بُعَيد مراحل الاستقراء، والتحليل، والتفسير في بناء المنظومة اللغويّة للعربيّة[2]؛ ذلك أنَّ الذي انتهى إليه جامعو العربية أنَّ الوحدات اللغويّة دَوالّ وأساليبَ تجيء على أنحاء عدّة، تتباين أحكامها على نحو يحثّ الباحثين على رجع التبصّر في أحكامهم قبل الحُكم بالنّقاء اللغويّ الذي ينفي الآخر عن القول بالخطأ المطلق، أو الصواب المطلق في استعمالات، لها وجه من الصواب، دَرَجَ أبناء العربيّة على تداولها قبل عصر الاحتجاج، وفيه، وبعده.

إنَّ السعي نحو النسبيّة والواقعيّة والاعتراف بالتعدّد، وبالتطوّر، ما هو إلا باب من أبواب تأمين الحماية اللغويّة للصحيح الفصيح المتعايش مع الآخر؛ لإفساح المجال لبناء تصوّر ذهنيّ يروز آلية اللغويّين الأقدمين في حماية العربية، ورعايتها، واستثمار رُخصها في الاستعمال، والتعليم، والصناعة المعجميّة التي

(١) للتوسّع في التوليد اللغويّ وحتميته. انظر: وليد العناتي، وعيسى برهومة، اللغة العربية وأسئلة العصر، ط١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٧م، الكتاب كلّه. والحبيب النصراويّ، التوليد اللغويّ في الصحافة العربية الحديثة، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٠م، ص٢٦٩-٤٤٤.

(٢) وهي المراحل التي بنى عليها حسن خميس الملخ كتابه: التفكير العلميّ في النحو العربيّ: الاستقراء - التحليل - التفسير، الصادر في طبعته الأولى عن دار الشروق في الأردن سنة ٢٠٠١م.

انبنَت على معايير زمكانيّة، رسّختها أصول النحو العربيّ، لكنَّها لا تنسجم بالضرورة وأصولَ الصناعة المعجميّة؛ لأن كلام العرب في دلالاته أكثر من أن يُحصى، ولأنّ المعجم في تغيرّ على الدوام فهو «عنصر اللغة المتقلِّب»[1] يستجيب لدواعي التغيّر بآلياته المتنوّعة، مؤكّداً أنّ معجم عربيّتنا اليوم حتماً ليس معجم العربية الأولى، لكنَّه حتماً ليس مُنبتّاً عنه، قال أبو أوس إبراهيم الشمسان: «وليست أنظمة اللغة سواء في تغيّرها، فأكثر ما يناله التغيّر المعجم والدلالة؛ لأنَّ المعجم إنّما يكون تلبية مباشرة لأحوال المجتمعات، ... وليس بمنكر أن يُضاف إلى معجم اللغة ودلالاتها ما لم يألفه الناسُ في تراثهم»[2].

قال ابن سلام الجُمحيّ: «وأخبرني يونس عن أبي عمرو بن العلاء، قال: العربُ كلّها ولد إسماعيل، إلا حِمير، وبقايا جُرهم. وكذلك يُروى أن إسماعيل جاوَرَهم، وأصهرَ إليهم، ولكن العربية التي عنى محمد بن عليّ اللسان الذي نزل به القرآن، وما تكلمت به العرب على عهد النبي محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلّم، وتلك عربيّة أخرى غير كلامنا هذا»[3].

والمعجم ديدنُه وحدات لغوية تبدأ صِفرية الدلالة، وتنتهي بدلالات مُتعدّدة في ضوء تسييقها، وتبئيرها يميناً ويساراً، ولو أنّ العربية لم تتوسّله في إمكانيّتها لاستغلق مع مرور الزمن الكثير الكثير ممّا قالته العرب.

قال ابن جنّي فيما ذَكره عنه السيوطيّ، ولم نجده بنصّه في كُتب ابن جني المطبوعة: «من قال إن اللغة لا تُعرف إلا نقلاً فقد أخطأ، فإنها قد تُعلم بالقرائن أيضاً، فإن الرجل إذا سمع قول الشاعر:

قوم إذا الشرّ أبدى ناجذيه لهم ... طاروا إليه زُرافاتٍ ووحدانا

(١) إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، ص١٢.

(٢) أبو أوس إبراهيم الشمسان، مسائل نحويّة، ص٢١٣.

(٣) ابن سلّام الجُمحيّ، محمد، طبقات فحول الشعراء، ج١، ص٩-١٠.

يعلم أن الزُّرافات بمعنى الجماعات[1].

قال السيوطي: «ولو أنّه لم يُعلم توسُّع العرب في مخاطباتها؛ لعيَّ بكثير من عِلم مُحْكم الكتابِ، والسُّنّة، ...»[2].

ولعلَّ استثمار الدّال اللغوي (يَد) واستقراء تطوره اللغوي عبر حقب زمنيّة متباينة يكشف مُكنة أبناء الجماعة اللغوية في تطوير لغتهم على وفق آلية ما؛ ينسجم ويتساوق والعادات اللغوية في إغناء المعجم اللغويّ.

فـ (يد) دالّ لغويّ يجيء بمعان عدَة يتفاوت منسوب استعمالها في الذّخيرة اللغوية من فرد إلى آخر، ومن مكان إلى آخر، فيقال: (اليدُ): عضو في الجسد من أطراف الأصابع إلى الكتف، وقد تُطلق على الكفّ مجازاً، والجمع أيدٍ. ويقال في الحث على العمل الجَمعيّ: (اليد الواحدة لا تصفق)، ويقال في فضل المعطي: (اليد العُليا خير من اليد السُّفلى)، ويقال للأسير: (وقع في أيدي العدوّ)، و(وقف بين يدَيه): أمامه، و(غسل يدَيه من المسؤولية): تبرّأ منها، و(أخذ بيده): أعانه، و(ضرب على يدَيه): وضع له حدّاً، و(فلان له اليد الطولى) أي: فضل عظيم، و(اليد العاملة): العُمّال، و(سلّمت المعاملة يداً بيد) أي: مواجهة، و(تبادلَتْه الأيدي) أي: تنقّل بين الأشخاص، و(تداولَتْه الأيدي): أقبل النّاس عليه، و(في متناول اليد) يسهل الحصول عليه، و(تخرج على يدَيه): تعلَّم منه، و(تخرّج في العربيّة): تخصّص فيها، و(خفّة اليد): المهارة والسرعة في تنفيذ الخدع باليد، و(خفيف اليد): سريع في العمل، وربما تقال للماهر في السرقة، و(رفع يدَه عليه): ضربه أو هَمّ بضرْبه، و(رفع يدَه عنه): تركه وشأنه، و(سعى بيديه ورجليه): اجتهد، و(سقط في يديه)، و(عاد صفر اليدين): لا شيء معه، و(طلب يد الفتاة): تقدم للزواج منها، و(طَوْع اليد) لمن يسهل انقياده، و(طويل اليد): كريم، وتطلق على اللصّ أيضاً، و(عضّ اليد التي أطعمته): أساء إلى من أحسن إليه،

(١) السيوطيّ، المزهر، ج١، ص٤٨.

(٢) السيوطي، المصدر السابق، ج١، ص١٠.

و(قبض يدَه عن العطاء): امتنع عن فعل الخير، و(كفّ يدَه عن فلان): ردّ أذاه عنه، ويقال: (هو لعبة في يدِه) أي: يتصرف فيه كيف يشاء، و(له يدٌ في الأمر) أي: مشارك فيه، متورط فيه، و(ما باليد حيلة): لا يمكن عمل شيء، و(مكتوف اليد)، و(قصير اليد): عاجز، و(من يد ليد) أي مباشرة، و(نفض يديه من الأمر): تخلّى عنه، و(هُمْ عليه يدٌ واحدة): مجتمعون على عداوته، و(وضع يدَه في يده) :تعاون معه، ويقال: (الأمر في يد الله): تحت سيطرته وتصرّفه، و(تحت يده): رهن إشارته، وفي المثل (يد الله مع الجماعة) في الحثّ على التعاون، و(يد من حديد): مسيطرة ومتحكِّمة، و(لك عليه يد) أي: أمر نافذ، و(وضع يده على أملاك الآخرين) : تسلط عليها، و(خرج الأمر من يده): فَقَدَ السيطرة عليه، ويقال: (له عليه يدٌ بيضاء)، و(له علينا أيادٍ كثيرة) أي: فضل، و(هُم يدُه) أي: أنصاره، و(يد): قائمة أو طرف أماميّ لحيوان مثل الكلب والهرّ، ويقال: (يد المقبض)، و(يد الفأس)، و(يد السيف)، و(يد الثوب). و(اليدويّ): ما يُعمل أو يستعمل باليد، يقال: (الأشغال اليدوية)، و(الأعمال اليدوية)، و(القنبلة اليدوية)، و(المصباح اليدوي). و(له عليّ يد): فضل، و(بايعته يداً بيد): بايعته مصافحة، و(ضَعْ يدَك): كُلْ، و(ضَعْ يدَكَ في فمك): اسكتْ، و(يدي لك رهن بكذا): ضمنْت لك ذلك، و(هذه يدي لك): استسلمت إليك، و(أعطيته مالاً عن ظهر يد): تفضُّلاً، و(تربتْ يداه): دعاء عليه، و(ثوب قصير اليد): يقصر أن يلتحف به.

وفي ضوء ما سبق، فإن الانتماء العروبيّ يحتم علينا أن نعلن عن حاجتنا إلى مَحميات لغويّة مدروسة، مؤداها تنمية الحَراك اللغوي الذي يغُذّ الخطى نحو وَصْلٍ لغويّ مَرضيّ عنه بين العربية التي يتداولها أبناؤنا: حقيقة ومجازاً، والعربية في المستوى الذي أقرّته المعجمات بأنواعها المتباينة، أو أقرّها مجمع اللغة العربية في القاهرة، أو اتّحاد المجامع اللغويّة لعلّةٍ ما، كـ (نيابة حرف جرّ عن حرف جرّ آخر)، أو(تضمين حرف معنى حرف)، أو (تعدية الفعل بنفسه أو بغيره)،

أو (تفصيح كلمة/ أسلوب ما) انتصاراً لمعيار الشيوع، ممّا جعل مجمع القاهرة يُجيزها في ضوء ما تعورف عليه بأن العُرف إذا شاع عَمّ، وكـ(المناوبة في استعمال جموع التكسير)، وكـ(مسألة التذكير والتأنيث)، وغيرها من المسائل، دَيْدَننا في هذا الطرح كتاب معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر -رحمه الله- عضو مجمع اللغة العربية في القاهرة الذي عرف بمُكنته اللغوية، وقراءاته الواسعة في المعاجم العربية والأجنبية حتى انتصر لفكرة التأليف المعجمي المتسامح، ثم المتسامح جدّاً كما في معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة الذي مازَجَ فيه بين ما هو كائن بالقوة، وما هو كائن بالفعل، وبما هو سَيّار ومولّد على ألسنة أبناء جلدة العربية من أقطار الوطن العربيّ كافة من غير حرج؛ «ذلك أنه لا حياة للغة، ولا استمرار لها من دون توليد، ومن دون مولّدات. إنَّ لغة لا تعرف أيّ شكل من أشكال التوليد تُعتبر لغة ميّتة؛ لذلك لا يمكن الاعتراض على حقيقة مفادها: أنَّ تاريخ لغاتنا كلّها إنما هو باختصار تاريخ مولّداتها»[1].

وعلى الرغم ممّا تعرّض له كتاب أحمد مختار عمر من أخذ وردّ نظراً لترخصه، وتوسّعه وتسامحه اللغويّ إلا أنه سحب البساطَ من لدن المعياريين، وحقّق وجوداً عربيّاً وعالمياً؛ لأنه تخطّى فكرة المعجم اللغوي المسكون بسلطة الزمان والمكان على حد تعبير إبراهيم أنيس[2] نظراً لتضمينه الوحدات المعجمية بمستوييها: المعجمي والوظيفي، حتى غدا أشبه بموسوعة لغوية تعنى بالدّالّ اللغويّ واستعمالاته المعاصرة، وهو بصناعته المعجمية هذه يتمّم مشروعه اللغويّ الذي بدأ بمقالات، وكتب، وبمعجم الصواب اللغوي، لكنّ يد المنون كانت إليه أسبق، فغدا العمل النافع الذي ينتفع به المرء بعد موته إن شاء الله تعالى.

(١) جان بريفو، وجان فرانسوا سابليرول، المولَّد: دراسة في بناء الألفاظ، ص١٠ من مقدمة المترجم: خالد جهيمة.

(٢) انظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص٢١.

ولا يكاد موقف المعياريّين اليوم يختلف عمّا أطلق عليه «كتب لحن العامّة» التي تعدّدت عناوينها بين (لحن العامّة)، و(ما تلحن فيه العامّة)، و(أدب الكاتب)، و(دُرّة الغوّاص في أوهام الخواصّ)، و(ليس في كلام العرب)، وغيرها من الكتب التي تغيّتْ تقديم اللغة دالاً وأسلوباً على هيئة مَحميّ لغويّ يُعدُّ الخروج عنه تصغيراً من شأن مستعمله نطقاً، أو كتابة، ولا سيما أنَّ تلك الكتبَ قد صُنّفت للمثقّفين والأدباء، لا للسُّوقة والرِّعاع، وكأنَّهم يؤكّدون فكرة العِصمة اللغوية[1]، وهي فكرة مشوّشة مآلها عدم اللحن في كلام العربيّ صوتاً، وصرفاً، ونحواً، ودلالةً، يؤكّدها ما أُثِرَ من عيوب النطق في القبائل العربية التي نأتْ عنها لغة قريش، نحو الرُّتة، والتمتمة، والتأتأة، والفأفأة، والعُقلة، والحُبسة، واللفّ، والغمغمة، والطمطمة، وغيرها، وهي كلها عيوب نطقية ينبغي على العربيّ الفصيح أن يبرأ منها.

وهذه العصمة اللغويّة مناطها تفاوت الناطقين في الصفات العقليّة، والخُلُقية، والخَلْقيّة: فمنهم الذّكيّ اللبيب، والعييّ الغريب، والصغير، والكبير، والذكر، والأنثى، والخجول والحَييّ، والجريء، ومنهم الذي يميل إلى العُزلة والانطواء على نفسه، ومنهم الذي يصل الناس ويشاركهم في شؤونهم، ومنهم المريض، والسقيم، والصحيح والسليم، و.....إلخ، وينطوي على عدد المتكلمين باللغة الواحدة أنهم غير معصومين من الخطأ الذي قد يقع فيه واحد منهم، أو أكثر في المستوى الصوتي، أو الصرفي، أو النحوي، أو الدلالي، لكن من المحال أن يُجمِعوا على خطأ واحد، لهذا هناك عصمة عامّة تعمّ المتكلمين باللغة، تعصمهم من الإجماع على خطأ ما، قال ابن جنّي مُستنكِراً: «أفتجمع كافة اللغات على ضعف ونقص؟»[2]، وهذا يعني أنه يمكن أن يخطئ عربيّ أو أعرابيّ، إذ أفرد

(١) انظر في العصمة اللغوية: حسن خميس الملخ، التفكير العلميّ في النحو العربيّ، ص٧٧-٨١.
(٢) ابن جنّي، الخصائص، ج٢، ص١٧.

ابـنُ جنّـي في خصائصـه باباً بعنـوان: «بـاب أغـلاط العـرب»[١]. وسـبقه الفـرّاء حـينَ عَـدّ مـن يقـول «ربَـت» مـن «ربـأت» مـن غـير أن يقصـد الربيئـة غلطـاً، واعتـذر مـن العـرب فيـه بقولـه: «فهـو مـن غلـط قـد تغلطـه العـرب»[٢]، وسـبقهما سـيبويه حـين قـال: «وتعلـم أنّ أناسًـا مـن العـرب يغلطـون...»[٣].

وقـد أقـرّ علـمُ اللغـة الحديـث جامِعـي العربيـةِ ونحاتَهـا في الإقـرار بإمكانيـة غلـط المتكلـم عـلى المسـتوى الجزئـي، أو الفـردي، حتـى عـدّ ماريـو بـاي مـن الخطـأ الأيديولوجـي مـا يقـال عـن المتكلّـم الوطنـيّ، والاعتقـاد بأنـه لا يخطـئ[٤].

والمحميـات اللغويـة أُسـوة بالمحميّـات النباتيّـة والحيوانيّـة: البريّـة والبحريّـة، ومحميّـات المـوادّ المـدارة لغـرض الاسـتخدام المسـتديم للمنظومـات البيئيّـة لأنَّ المحميـات التـي تنبنـي عـلى فلسـفة تـرى البشريـة بوصفهـا جـزءاً لا يتجـزأ مـن سـيرورة التطـور التـي تمـضي بالكـون قُدُمـاً مـن المـادة الجامـدة إلى الحيـاة، إلى الوعـي، وفي المـآل... إلى الإلهّـي. إنَّ المفهـوم الـذي يشـغل مـن الفلسـفة البيئيّـة مركزَهـا هـو «العـالَمَ بوصفـه حَرَمـاً، وليـس آلـة»[٥] دأبهـا الحفـاظ عـلى ممتلكاتهـا مـن العُـداة، ومـن هُـواة الصيـد، واجتثـاث النباتـات مـن جذورهـا، أو الجـور عليهـا بتقليمهـا لغايـات التدفئـة، أو التنـزه غـير المسـؤول؛ ممّـا اضطـر المحميّـات المعنيـة إلى اتخـاذ إجـراءات صارمـة بحـقّ خارقـي قوانينهـا.

فالمحميّـات اللغويّـة كالمحميّـات الطبيعيّـة الأخـرى، ليسـت سـوى جـزء حقيقـيّ مـن التنـوّع اللغـويّ في عـالَم كلّ لغـة؛ إذ لـكلِّ لغـة محمياتهـا اللغويّـة، وقـد تزيـد هـذه المحميّـات بطـول عُمـر اللغـة اسـتعمالا، وإنتاجـاً، وتوليـداً، وتوسّـعاً في الـدلالات، وتنوّعـاً في الأداءات المقبولـة، وقـد تتسـع لتحتـوي المقيـس والمطّـرد والشـاذّ والمهمـل

(١) انظر: ابن جنّي، المصدر السابق، ج٣، ص٢٧٦-٢٨٥.

(٢) انظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج٢،ص٢١٦.

(٣) انظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربيّ، ص٧٧-٧٨.

(٤) ماريو باي، أسس علم اللغة، ص٢٦٠.

(5) www.maaber.org

والمولَّد، والخاصّ ببيئة ما، والمزدهر والخامل والمخصّص في دلالته، وهي أظهر ما تكون في المعجم؛ لأنَّه سادِنُ الكلمات، أمّا ما فيه من الأحكام والتعليلات والتأويل؛ فهي وجهات نظر لعلماء اللغة تتقاربُ، وتتباعد؛ لهذا قبل أن يتفرّغ البحث للإجابة عن السؤال الرابع من أسئلته، وهو الذي كان نصّه: «كيف يستجيبُ معجم اللغة العربية المعاصرة لأحمد مختار عمر لمعايير التسامح اللغوي من غير خروج من هذه المحميّات؟» ينبغي أنْ نَمرّ بحديث كافٍ شافٍ عن نظرة اللغويين القدامى للمحميّ من اللغة؛ فما حديث القدماء عن النادر، والمنكَر، والمجهول، والمخالف، والضعيف، والمولَّد، وغير ذلك إلا شكلٌ من أشكال دراسة المحميّات اللغويّة بعد الإجماع على أنَّ ما اطّردَ محميّ باطّراده، وإن اختلفت النظرات المقنِّنة له.

ولعلَّ أبرز تمثيل لنظرة اللغويين القدامى يظهر في كتاب المزهر للسيوطيّ؛ لأنَّ مؤلِّفه مَعلمة للثقافة العربية الإسلاميّة حتى عصره في أوّل القرن العاشر الهجريّ، استوعَبَ التراث اللغويّ لتسعة قرون قبله، فجاء كتابه مُزهِراً على ما سبقه، ومُمثّلاً صادقاً أميناً لكلّ ما سبقه تقريباً، مع ما أُوتيه السيوطيّ من نظرات ثاقبة تعدّ من إضافاته حتى صارَ صالحاً لتمثيل معايير النقاء اللغويّ عند أئمة العربيّة. فكيف ظهرت المحميّات اللغويّة في كتابه بين معيارية صارمة وتسامح منفتح؟

العربيّة بين المعيارية والتسامح: المزهر في علوم اللغة وأنواعها توطئة:

بدأ السيوطيّ كتابه بالنوع الأول من اللغة، جعله في «معرفة الصحيح، ويُقال له: الثابت والمحفوظ»، فهو محميّ بصحّة نقله عن العرب نقلاً ثابتاً حفظه أهلُ العلم؛ فلا يفتقر إلى دليل؛ لأنَّه بذاته حُجّة ودليل.

لكنَّ الإحاطة به أمر عسير حتى أُثِرَ عن بعض الفقهاء: «كلام العرب لا يحيط به إلا نبيّ»[1] بدليل قول الشافعيّ: «لسان العرب أوسع الألسنة مذهبا،

(١) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٥٢.

وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلم أن يحيط بجميع علمه إنسان غير نبيّ، ولكنّه لا يذهب منه شيء على عامّتها، حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه، والعلم به عند العرب كالعلم بالسنّة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلاً جمعَ السُّنن؛ فلم يذهب منها عليه شيء»[1]، فكأنّه يرى أنَّ ما في اللغة من منقولات الآحاد والقِلّة والغرابة ونحوها جزء من اللغة، يمكن أن يذهب عن عامّة الناس، لا عن جميعهم.

وقد رصدت الدراسة التعبيرات الاصطلاحيّة وشِبه الاصطلاحيّة الآتية التي عبَّر فيها السيوطيّ عمّا وُجِدَ في اللغة على غير شرط الاطّراد، من غير التوسّع في شرحها لشيوع العلم بها، وخشية الإطالة، ومنها:

١. القول بالمقابلة.

٢. القول بالمشتبه.

٣. القول بالتصحيف والتحريف.

٤. القول بالمنكر من اللغة.

٥. القول بالمهمل والمتروك.

٦. القول بالمبتذَل الفصيح.

٧. القول بالمجهول والمصنوع والمرتَجل.

٨. القول بالنادر والغريب والشاذَ.

٩. القول بالتعريب والتوليد.

١٠. القول بالأضداد.

١١. القول بالخطأ.

١٢. القول بالصحيح.

(١) الشافعيّ، الأمّ، ص٤٢. وقد أورد السيوطيُّ نصَّ الشافعيّ. انظر كتابه: المزهر، ج١، ص٥٣.

القول بالمقابلة:

لتخصيص المعاني حماية للألفاظ التي فيها ترادف أو تقارب أو اختلاف لهجات، أو اختلاف صفات الأصوات، قال السيوطيّ: «فأمّا مقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواتها فباب عظيم واسع، ونهج متلئبّ عند عارفيه مأموم، وذلك أنهم كثيراً ما يجعلون أصوات الحروف على سمت الأحداث المعبّر عنها، فيعدلونها بها، ويحتذونها عليها، وذلك أكثر ممّا نقدّره وأضعاف ما نستشعره، من ذلك قولهم: خضم، وقضم، فالخضم لأكل الرّطب،... والقضم لأكل اليابس»[1]، فتخصيص المعنى الدقيق لكلٍّ من: (خضم وقضم) حفظ اللفظتين وحمى منطقة استعمال كلٍّ منهما.

القول بالمشتبه:

وهو الذي يحفظ اللفظ لسيرورته من غير تحديد دقيق لمجال دلالته؛ لأنَّ «الوقوف على كُنهه مُعتَاصٌ، كقولنا: الحِين والزمان والدهر والأوَان، ... وما أشبه ذلك مما يطول، ولا وجه فيه غير التقريب والاحتمال وإلا فإنَّ تحديدَه حتى لا يجوزَ غيرُه بعيدٌ»[2]، وقد عدَّ حسن الملخ المشتبهات من الألفاظ عادات لغويّة جائزة متكافئة، ومثّلَ عليها بتحليل الأفعال: «حَضَر، ووَصَل، وجاءَ، وأتى»[3].

لكنَّ الأقرب إلى منطق الاستعمال أن تكون الألفاظ المتشابهة الدلالة من باب توسّع اللغة بتداخل اللهجات وتعايشها حتى يستحيل معرفة أصلها التاريخيّ إلا بسند من تاريخ الساميّات والعربيّة؛ لأنَّ تعايش اللهجات يؤدي إلى تسامحها في تبادل الأخذ والعطاء الذي يحفظ الكلمات ويجعل بينها شيئاً من الترادف، أمّا التكافؤ فيعني أنَّها تعود إلى لهجة واحدة في أصلها التاريخيّ، وهذا لا يستقيم على إطلاقه.

(١) السيوطي، المزهر، ج١، ص٤٢.

(٢) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٥٧.

(٣) انظر: حسن خميس الملخ، العادات اللغويّة في العربيّة، ص١٦٧-١٧٠.

القول بالتصحيف والتحريف:

«وهو التخطئة من جهة التصريف والاشتقاق»[1]، بـ«أن يأخذ الرجل اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال، فيغيّره عن الصواب»[2].

ومن أمثلته اتّهام ابن دُريدٍ الخليلَ بن أحمد بأنّه قال (يوم بُغاث)، وإنّما هو بالمهملة، أيْ: (يوم بُعاث)[3]. لكنَّ لفظة «بُغاث» صارت محفوظة محميّة لأنّها تدلّ على طير ليس من الجوارح دون الرّخمة، فلعلَّ اللفظة بمعنى ما كان في ذلك اليوم بين الأوس والخزرج دلالة لغويّة، ولفظة (بُعاث) دلالة جغرافيّة على اسم الحصن الذي جرت قربه أحداث ذلك اليوم، ولما كان ما بين اللفظين اختلاف بالإعجام والإهمال سلكه اللغويون في باب التصحيف؛ فليس كلُّ تصحيف اختلاقاً ووضعاً.

ويبدو أنَّ القول بما يوهم التصحيف والتحريف احتواء للمتقارب في الكتابة والمعنى، وحماية له، وقد أورد عليه السيوطيّ لفظتي: (جَرْس)ـ و(جَرْش)[4]، فمعنى كلٍّ منهما داخل في الآخر. كما ذكر خلاف الأصمعيّ مع بعض اللغويّين في نحو (تُعْتَرُ الظباءُ)، أو (تُعْنَزُ الظباءُ). و(العَتْر)، و(العَنْز) يدلان على معنى متقارب، فـ(العَتْر) الذبح، وهو من عَتَرَ الرمح إذا اشتدَّ واضطربَ، و(العَنَزة) الحربة التي يُطْعَنُ فيها ويُذبَح[5].

وممّا يؤكّد أنَّ التصحيف والتحريف ليسا اختلاقاً بالضرورة ما أورده السيوطيّ في خلاف أبي عمر الشيبانيّ وأبي عبيدة في لفظتي (حَشيكة) و(حَشيفة) قال: «كان أبو عبيدة يصحّف فيهما، فيقول: (حَسيكة)، و(حَسيفة). قال أبو عمرو، فأرسلت إليه: يا أبا عبيدة، إنَّك تُصحّف في هذين الحرفين، فارجعْ عنهما. قال: قد سمعتهما»[6]. فكلٌّ رَوى ما سمع.

(١) السيوطي، المزهر، ج١، ص٦٨.
(٢) انظر: السيوطي، المزهر، ج٢، ص٣٠٢.
(٣) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص١٠٠.
(٤) انظر: السيوطي، المزهر، ج٢، ص٣٠٣.
(٥) السيوطي، المزهر، ج٢، ص٣٢٥. وابن منظور، لسان العرب، (عتر)، و(عنز).
(٦) السيوطي، المزهر، ج٢، ص٣١٤.

القول بالمنكَر من اللغة:

وهو من الضعف وقلة الاستعمال «بحيث أنكره بعض أئمة اللغة ولم يعرفه»[1]، وفي العين: احْوَنْصَل الطائر إذا ثَنَى عُنقُه. وأخرج حَوْصَلَته. قال الزَّبيدي في كتاب الاستدراك: «احْوَنْصَلَ مُنْكَرَةٌ ولا أعلم شيئاً على مثال افْوَنْعَلَ من الأفعال»[2]؛ ونحوها: لفظ (الخَزعال) على (فَعْلال) «لا يثبته أكثر النحاة»[3]. فالإنكار من جهةِ المنكِر لقلّة الاستعمال وعدم المعرفة به، وليس من جهة اللفظ المنكَر، وهو يؤكّد أنَّ اللغة لا يُحيط بها عالِمٌ واحد مهما أوتي من المعرفة وسعة الاطلاع.

وقريب من القول بالمنكَر اللغويّ العبارات الدالة على عدم معرفة اللفظ أو معرفة صحّته، مثل: «ولا أدري ما صحّته، نحو: (ناقة رَجّاء) ممدود، إذا كانت مُرتجّة السَّنام»[4]. و«ممّا لا يُعرف، نحو: (قَصاصاء)، بمعنى القصاص»[5]. و«لا أدري ما صحّتها، نحو: (عذَج الماء يعذِجه عَذجاً) : جرعه»[6]. و«لا أحسَبه صحيحاً، نحو : (اللَغلَغ)»[7]. و«البَغْز: أصل بنيته (الباغِز)، وهو المُقْدِم على الفجور. زعموا ولا أحِقّه»[8]. و«لا أدري ما أقول فيه»[9]. و«لا أعرف حقيقته»[10].

(١) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص١٦٨.
(٢) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٨٧. وانظر: الخليل بن أحمد، كتاب العين (حصل). وقد أثبت اللفظة ابن منظور والفيروز آبادي. انظر: ابن منظور، لسان العرب، (حصل). والفيروز آبادي، القاموس المحيط، (حصل).
(٣) انظر: السيوطي، المزهر، ج٢، ص٤٩.
(٤) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٧٩.
(٥) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٨١.
(٦) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٨٢.
(٧) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٨٣.
(٨) السيوطي، المزهر، ج١، ص٨٣.
(٩) السيوطي، المزهر، ج١، ص٨٤.
(١٠) السيوطي، المزهر، ج١، ص٨٥.

و«لا أعرفه، وأنا بريء من عهدته»[1]. و«لست من الحرف على ثقة»[2]. وهذه العبارات الموضوعيّة ونحوها تُثبت اللفظ وتحميه من غير انتقاص وجهة نظر اللغويّ فيه.

القول بالمهمَل والمتروك:

المهمَل ما ليس مستعملاً في كلام العرب فهو احتمال رياضيّ قابل للتوليد والنجوز بترك مادّته، أو «بترك المعاني الغريبة النادَّة»[3]، لكنَّ «المتروك ما كان قديماً من اللغات، ثم تُرِكَ واستعمِل غيره»[4] بعدما مات وخمل استعماله حتى صارَ كالمهمَل، فمن المهمل (عضخ)[5]، و(لجَع)[6] ممّا لم تذكره المعجمات القديمة، ومن المتروك استعماله قولهم: (تَمَنْدَلَ بالمنديل) لغة ضعيفة في (تَنَدَّلَ)[7]. و«كان الأصمعي ينكر (هي زوجتي)...، وقال القالي: قال الأصمعي: لا تكادُ العربُ تقول (زوجته). وقال يعقوب: يقال: (زوجته) وهي قليلة»[8].

إنَّ الإعراض عن (تَمَنْدَلَ) إعراض عن وزن (تَمَفْعَل) حماية لقوانين الأبنية الصرفيّة من من القياس عليه، وليس إنكاراً له؛ لهذا كان القول بتركه دليلا على خموله، لكنَّه في سيرورته وصيرورته صار وزناً مستعمَلاً في العربيّة لاحقاً، وتأنيث كلمة (زوجة) من الخامل قديماً الشائع حديثاً، لكنَّ إقرار اللغويّين لاستعمالها قليلاً أو هجْرها جعلها محميّة لغويّة في انتظار ظروف الشيوع والنشاط.

(١) السيوطي، المزهر، ج١، ص٨٦.
(٢) السيوطي، المزهر، ج١، ص٨٧.
(٣) السيوطي، المزهر، ج١، ص٧٨.
(٤) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٦٩.
(٥) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص١٩٢.
(٦) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص١٩٢.
(٧) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص١٦٩.
(٨) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٦٩-١٧٠.

القول بالمبتذَل القَبيح:

وهو اعتراف باستعمال اللفظة بين العامة لا الخاصّة استعمالاً صحيحاً، أو لغير ما وُضِع له[1]، يهدف إلى حماية الألفاظ الشريفة الجميلة التي تظهر في كلام الخاصّة وذوي الأدب الرفيع، فتوصَف بأنَّها لغة الخاصة، وهذا القول طبقيّ يجعل اللغة مستوياتٍ ثقافيّة واجتماعيّة وأدبيّة، لكنَّه يحجر على الكلمة المبتذلة الارتقاء إلى المستوى الفصيح، ويبدو سعياً إلى وضع حدود مصطنعة بين اللغةِ الفصيحةِ لغة الخاصّة التي قيل في ألفاظها: «حسن فصيح»[2]، و«الحسن جدّاً»[3]، و«الأفصح»[4]، و«العالي»[5]، واللغةِ الصحيحةِ لغة العامّة؛ لهذا يبدو مخالِفاً لوصف اللغة بأنَّها لغة واحدة؛ لأنَّ القُبح والجمال في مناسبة الكلام للمقام، وليس للألفاظ بذاتها، كما أشار عبد القاهر الجرجانيّ[6]، والأصل في المعجم أن يكون معجم حياة ما دامت كلماته صحيحة، ولو من وجهٍ.

القول بالمجهول والمصنوع والمرتَجل:

وهو ما ليس له أصلٌ مستعمل، أو «قائل معروف»[7]، أو شاهد سابق، لكنَّ ألفاظه ثابتة من الاستعمال أو الموافقة لكلام العرب. وقد نقل السيوطيّ اضطراب اللغويّين بين قبوله ورفضه، فقد قُبِل من رؤبة وأبيه العجّاج[8]، لكنَّه رُفِضَ من مجهول القائل. ولعلّ الراجح أنَّه من النادر أو الشاذّ؛ لأنَّ القول بالمجهول والمصنوع والمرتجل حُكم بعد النجوز والاستعمال؛ فحقّه الحماية اللغوية.

(١) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص١٥١-١٥٢.
(٢) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص١٥٢.
(٣) انظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج١، ص١٥٢.
(٤) انظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج١، ص١٦٨.
(٥) انظر: السيوطي، المصدر نفسه، ج١، ص١٧١.
(٦) انظر: عبد القاهر الجرجانيّ، دلائل الإعجاز، ج١، ص١٨١، ٢٢٥.
(٧) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٠٩.
(٨) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٩٧.

القول بالنادر والغريب والشاذّ:

وهو «ما عزَّ حضوره في السماع والقياس»[1]، أو انفرد به راوٍ[2]، أو «خرج على القاعدة لعلّة أو لغير علّة»[3]، لكنَّه مستعمَل، وإن كان «يُحتاجُ في معرفته إلى أن يُنَقرَّ عنه في كتب اللغة المبسوطة»[4]، وإن قيل فيه: «لا أصلَ له»[5]، نحو: (لَبَبْتَ يا رجلُ)، أيْ: صرت ذا لُبّ[6]، و(أكَبّ لوجهه)، أي: سقطَ[7]، أو (مَصْوُون) بدل (مَصُون)[8]؛ فلا يمكن رمي هذه الألفاظ خارج معقل اللغة العربيّة، مهما قيل فيها؛ لهذا كان بعض اللغويين يصفها بصفة «الضَّعيف المنحطّ عن الفصيح»[9].

القول بالتعريب والتوليد:

والتعريب اعتراف بالكلمة مع تأكيد أنَّ أصلها غير عربيّ، سواء أكان معروفاً أم مجهولاً، وحُكمه القَبول به[10]؛ وأمّا «التوليد» فاستحداث لفظٍ بعد عصر الاحتجاج، وهو توسّع في اللغة يدلّ على استمرار حيويتها ما دام لم يخالف قانوناً ثابتاً مخالفة ظاهرة، والتعريب والتوليد من أبواب التسامح اللغويّ مع الأجيال الجديدة، واللغات الأخرى، والتفاعل معها، وتبادل التأثير فيها، وهو تجربة حضارية مهمة في معاودة التعريب والتوليد كلّما دعت الحاجة، وما أكثر الدواعي إلى ذلك!

(١) السيوطي، المزهر، ج١، ص٧٨.
(٢) السيوطي، المزهر، ج١، ص٩٢.
(٣) السيوطي، المزهر، ج١، ص٧٨.
(٤) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٤٧.
(٥) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٤٤.
(٦) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٩٠.
(٧) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٩٠.
(٨) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٨٢.
(٩) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٦٨.
(١٠) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص١٠٠.

القول بالأضداد:

وهو حماية للمدلول عليه عندما يتناقض مع مدلول عليه آخر للدالّ الواحد نفسه، وهي ظاهرة تدلّ على حرص علماء العربيّة على حماية المعاني كحمايتهم للمباني؛ لأنَّ المدلولات عرفية، في بعضها تواضُع نسبيّ، خرّجه بعض اللغويّين على القول بالأضداد، نحو (الجَون) للأبيض والأسود[1].

القول بالخطأ:

وهو أصعب حُكم يصدر عن لغويّ؛ لأنَّه يحتاج إلى مرجعيّة من معرفة القانون أو الإحاطة بكلام العرب، فأمّا معرفة القانون، فهي معرفة لاحقة، وأمّا الإحاطة فمستحيلة؛ لهذا كان المتورِّعون من العلماء يتجافون عن هذا القول، لكنَّه جاء عن بعضهم، نحو «امرأة عزبة»؛ فقد قيل: إنَّها خطأ[2]، لكنَّ لهذا الخطأ وجهاً من طرد القياس باستعمال علامة التأنيث للاسم المؤنّث الحقيقيّ.

القول بالصحيح:

وهو باب حماية للألفاظ وبعض التعبيرات يكادُ يسدّ مسدَّ كلّ ما سبق، قال السيوطيّ: «وأول من التزمه مقتصراً عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهريّ، ولهذا سمّى كتابه بالصحاح»[3].

ويبدو أنَّ هذا القول هو المدخل الذي ولج منه أحمد مختار عُمر في تفريقه بين الصحيح والفصيح؛ إذ احتوى داخل الصحيح كلّ مقبول في اللغة، سواء أكانَ قديماً أم حديثاً على تصوّر مؤدّاه أنَّ كلّ فصيح صحيحٌ، وليس كلّ صحيح فصيحاً، فالفصاحة مرتبة عُليا في الصِّحة.

(١) انظر: السيوطي، المزهر، ج١، ص٣٠٤-٣٠٥.
(٢) السيوطي، المزهر، ج١، ص١٦٢.
(٣) السيوطي، المزهر، ج١، ص٧٤.

العربيّة بين المعيارية والتسامح: اللغة العربية المعاصرة أنموذجاً

صدر معجم اللغة العربيّة المعاصرة أوّل سنة ٢٠٠٨م بعد أن تُوُفِّيَ رائده وصاحب فكرته ومدير مشروعه أحمد مختار عمر سنة ٢٠٠٣م، لكنَّ عمل الفريق فيه كان قد شارفَ على الانتهاء تقريباً بانتظار استكمال بعض بياناته، وحوسبته، وتدقيقه، وإخراجه فنيّاً، وطباعته، وقد عمل فيه سنواتٍ طِوالاً بإدارة علميّة منظّمة قرابة أربعين باحثاً في اللغة العربية وتحريرها، والترجمة إليها، وإدخال البيانات اللغويّة، وحوسبتها، وتدقيقها، وغير ذلك من المهمّات المتخصّصة لكلّ عضو في الفريق المخلِص للعمل وللغة العربيّة.

أمّا منهجُ المعجم[1] وخطّته فأمرانِ قد سبق التمرُّن في تنفيذهما حتى سار العمل بعد وفاة المرحوم أحمد مختار عمر كما كان يحبّ ويرضى، ولم يظهر في آخر مقدمة المعجم اسمُ الباحث الذي كتبَها؛ حتى تكون بمنزلة ما كان سيكتبُه أحمد مختار عمر رحمه الله، ففيها نفَسُه وروحه، ورؤيته التي انطلق منها في بناء معجم اللغة العربيّة «في جمع ثانٍ لمفردات اللغة العربية المعاصرة، وكيفيّة توظيفها في سياقاتها المتعدّدة، والاهتمام بالتصاحبات الحرّة للكلمات، والتصاحبات المنتظَمة، أو المتكرّرة، والتعبيرات الاصطلاحيّة»[2].

إنَّها رؤية خطيرة تستأنف جمع اللغة العربيّة بعد أزيد من اثني عشر قرناً من الجمع الأول الذي ظهر في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ؛ لهذا ظهر فيها أثر التغيّر في التوزيع الكمّي لكلمات العربيّة وظواهرها، فبعض ما كان أسيراً في سجن الشاذّ أو الخطأ الشائع قد وجد طريقه إلى الحرية في الاستعمال من غير تخطيء، وبعض ما كان بذرة قد صار شجرة وارفة الظلال، وبعض ما استجدَّ من الألفاظ والتعبيرات

(١) انظر في منهج معجم اللغة العربيّة المعاصرة: سوسن مزيتي، أثر الترجمة والتعريب في استحداث دلالة الألفاظ من خلال معجم اللغة العربية المعاصرة أحمد مختار عمر، ص١-١٩.

(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٩ من المقدمة.

والدلالات قد سرى في جسم اللغة العربيّة مسرى الدم اليانع الجديد من غير أن يؤذي في الغالب جسم اللغة العربيّة، وبعض ما كان رأي لغويّ، أو صرفيّ، أو نحويّ، أو مجمع لغة عربيّة صارَ ناجزاً في المعجم حاملاً هوية الاعتراف به من فريق علميّ ذي مكانة عالية في المجتمع اللغويّ العربيّ. وهو إلى ذلك يمثّل حماية للغة العربيّة الصحيحة المقبولة الفصيحة؛ لأنَّ المعجم بحفظه الكلمات ومعانيها، والتراكيب واستعمالاتها ودلالاتها محميّة لغويّة، تمثّل مرجعيّة قانونيّة في السلامة اللغويّة للدالات اللغويّة المقبولة: المفردة منها والمركّبة.

واقتضى قَبول الكلمة أو التركيب في معجم اللغة العربيّة المعاصرة أن ينفتح أُفق الفريق المعِدّ له لاستيعاب قرون مضَت من التغريد بالكلمات والتراكيب التي ندَّت عن معجماتنا القديمة، ولاستيعاب كلمات استجدَّت، وتراكيب استُحدِثت، وهذا القبول يقتضي تفعيل مبدأ التسامح اللغويّ من غير إفراط باللغة ولا تفريط بثوابتها، فلكلّ كلمة عربيّة مستعملة حقّها في الاحتماء بالمعجم، ولكلّ كلمة اسميّة أعجميّة متداولة في العربية حقّها في الاحتواء في المعجم بعد أن صارت حقيقة معرفيّة يتداول بها مستعملو العربية على مستوى الفئة المتخصّصة، أو المجموع العام.

وقد ظهر هذا التسامح في المحاور الآتية:

١. إجازة بعض الشواذّ.

٢. إزالة صِفة الخطأ اعترافاً بالصواب.

٣. التسامح في التجذير.

٤. احتواء العادات الصوتيّة.

٥. قَبول التوليد الصرفيّ من الدَّوال المتداولة.

٦. احتواء التصريفات اللغويّة الصرفيّة غير القياسيّة.

٧. التوسّع في احتواء الأسماء الأعجميّة.

٨. قبول التوسّع في المدلولات.

٩. التحرّر من السلطة الزمكانيّة للشواهد.

١٠. احترام القرارات اللغويّة العلميّة والآراء الرائدة.

١١. صِحّة اللغة للحياة وفصاحتها للإبداع.

إجازة بعض الشواذّ:

للشاذّ أصلٌ في الاستعمال ماضياً أو حاضراً، ولكنَّ اللغويّين والصرفيّين والنحاة رأوا فيه علّة مانعة من إجازته، والقياس عليه؛ لهذا نظر فريق بناء معجم اللغة العربيّة المعاصرة في علّة الشذوذ، فإذا زالت؛ تحوّلَ الشاذّ إلى جائز مع بقاء ما كان أصلاً معياريّاً على حاله من الجواز المطلق، وبهذا تكبر دائرة الجواز تسامحاً في الاستعمال، وتوسعةً على المستعمِلين بزيادة الاستعمالات اللغويّة الممكنة الصحيحة المقبولة.

ففي استعمال الاسم «زَعْلان» على وزن «فَعْلان» الذي ليس في بنيته ما يُخالِفُ أبنية العربية ارتضى أن يكون صِفة مشبّهة بمعنى: «غَضِبَ واسْتاءَ» من الفعل «زَعِل»، مع أنَّ المعجميين القدماء لم يثبتوا كلمة «زَعْلان» بهذا المعنى لعدم وُرودها، لكنَّ أحمد مختار عمر أجازَها بسبب شيوعها على مرحلتين: ظهرت المرحلة الأولى في كتابه: «معجم الصواب اللغويّ» عندما قال: إنَّها صحيحة[1] مع رفض بعض اللغويّين لها لعدم ورودها، وهي صفة مشبّهة على القياس، وتؤنّث وتُجمَع، ذكرها معجم التكملة[2]،

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ص٤٢٢، (زعل).

(٢) انظر: رينهارت دُوزي، تكملة المعاجم العربيّة، (زعل).

والمنجد[1]، والمعجم العربي الأساسيّ[2]. وظهرت المرحلة الثانية في معجم اللغة العربيّة المعاصرة[3]؛ إذ تجاوَزَ الحديث عن رفض بعض اللغويّين لها إلى تقييسها بأن تُجمَع جمع تكسير على «فَعْلى»؛ فتكون «زَعْلى»، كما تُجمَعُ جمعَ مذكّرٍ سالماً على «زَعْلانُون» عند الرفع، و«زَعلانين» عند النصب والجرّ اتّكاءً على ما ذكره في معجم الصواب اللغويّ من إجازة مجمع اللغة العربية في القاهرة هذا القياس، وبأن تؤنَّث على «فَعْلى»، و«فَعْلانة»، فتصير: «زَعْلى»، و«زَعْلانة»؛ ولهذا تُمْنَعُ من الصَّرْف، وتُصْرَف؛ لأنَّه أثبتَ: «زَعلانُ»، و«زَعْلانٌ»، وقد انطلَقَ من إجازاته هذه من إثبات القدماء كابن منظور[4] معنى ضَجِرَ واغتاظ للفعل «زَعِلَ من»، وعدَّ أحمد مختار التكملة بشبه الجملة تعدّياً بحرف الجرّ؛ لهذا بنى من الفعل اسم مفعول على «مَزْعول منه».

وفي كلمة «بَحتْ» بمعنى: «الصِّرْف» قَبِلَ معجم اللغة العربية المعاصرة[5] تأنيث الكلمة وتثنيتها وجمعها، مع أنَّه لم ينكر قولة اللغويين في استواء التذكير والتأنيث والتثنية والجمع فيها، واستدلّ على تسامحه بما يتداوله الناس، كما في: «تحدّث بلغة عربيّة بَحْتةٍ». وتقنين اللغويّين ليس إلا من قبيل عدم ثبوت اطّراد الاستعمال بالتأنيث في عصور الاحتجاج، وليس من قبيل المقياس؛ إذ الأصل في الأسماء قبول التأنيث عند المطابقة ونحوها كما في الوصف؛ ولهذا قبل معجم اللغة العربيّة المعاصرة الاستعمال بعد ثبوت شيوعه مع براءته من مخالفة قوانين العربيّة.

(١) انظر: لويس معلوف، المنجد في اللغة، (زعل).

(٢) انظر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإنجاز جماعة من كبار اللغويّين العرب، المعجم العربيّ الأساسيّ، (زعل).

(٣) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص٩٨٥.

(٤) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (زعل).

(٥) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١٦١.

إزالة صِفة الخطأ اعترافاً بالصواب:

ينبغي في إدراك هذا المظهر من مظاهر التسامح اللغويّ في معجم اللغة العربيّة المعاصرة أن نؤكّد أنَّ هذا المعجم قد خلا تقريباً من بعض الأوصاف المعياريّة التي شاعت في معجم الصواب اللغويّ، مثل: «مرفوضة عند بعضهم»[1]، و«صحيحة»[2]، و«فَصيحة»[3] مع أنَّ الألفاظ ما تغيّرت، لكنَّ نظرة أحمد مختار عمر وفريقه لها قد تغيّرت باتجاهين:

أوّلهما: إزالة صِفة الخطأ العام بدرجاته مثل: رفض الكلمة، أو تشذيذها بالتحوّل إلى قبولها من غير الإشارة إلى أنَّها كانت مرفوضة عند اللغويّين أو فريق منهم، ومن غير تقديم الأدلة على قبولها، في خطوة أدّت إلى حذف جدل الدفاع عن الأخطاء اللغويّة المختلفة لربح مساحة أكبر لقبول الصواب.

وأمّا ثانيهما: فالاستغناء عن معيار الفصاحة في وصف بعض الكلمات أو التراكيب بكلمة «فصيحة»؛ لتكون أعلى من الموصوفة بكلمة «صحيحة»، في خطوة دلّت على التحوّل إلى مبدأ السلامة اللغويّة، فليس المهم في اللفظ أو التركيب إلا أن يكون سليماً على مقياسٍ من مقاييس العربيّة من جهة، ومتداولاً بين المثقّفين وغيرهم من جهة أخرى، فيكون معجم اللغة العربية المعاصرة معجماً للصواب اللغويّ بمعنى السليم اللغويّ، وفيه من سَعة الأفق في قبول الوجه الآخر، أو الوجوه الأخرى ما تغتني به العربيّة وتبتهي من غير العودة إلى جدل تاريخيّ تجاوزه الاستعمال اللاحق.

---

(١) انظر على سبيل المثال: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ص١٥٥، (اللامعقول، اللانهائي، اللاهوائي، اللامنتمي)، ص٣٠١ (جُنيهاتٍ ثلاثاً)، ص٥٥٣، (عَوْلَمة)، ص٨٠٨، (يحارب ضِدّ).

(٢) انظر على سبيل المثال: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ،ج١، ص٢٩٥ .

(٣) انظر على سبيل المثال: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ج١، ص٢٩٥ .علماً أن هذه الأحكام بالفصاحة، والصحة، والمقبولية، ورفض بعضهم لأحكام تكاثرت في معجم الصواب اللغوي لإيمان أحمد مختار عمر بالترخّص/ التسامح اللغوي.

ففي كلمة «جنائنيّ» قال: «اسم منسوب إلى جَنائن، على غير قياس»[١]، واستشهد بقولنا: «قام الجنائنيّ بتهذيب بعض الأشجار»[٢]، مع أنَّه في معجم الصواب اللغويّ استغرق فقرة طويلة في معجمه السابق: «معجم الصواب اللغويّ» في الدفاع عن هذه الكلمة لتبيين سلامة النسب إلى الجمع عند فريق من الصرفيّين، والاتّكاء على أخذ مجمع اللغة العربيّة في القاهرة برأيهم[٣]، كأنَّه كان يستبطِن المخالفين له من اللغويّين، فيردّ عليهم بالحجّة والدليل، لكنَّه صار في معجم اللغة العربية المعاصرة منصرفاً إلى طرح ما يريد من غير انتظار رميه بمخالفة مُطلقة، أو تأييده بموافقة مطلقة؛ لأنَّه إنَّما أرادَ أن يُعبِّر عن تسامحه اللغويّ بقبول الوجه الآخر، والاستعمال الحادث، لا عن قدرته على الجدل اللغويّ مع الآخرين؛ ولهذا قبل الكلمتين: «مبارك»، و«مبروك» من غير تفضيل مستشهداً بقولنا الشائع: «زواج مبارك»، و«زواج مبروك»[٤]، ورمى جدل اللغويّين وراءه في معجم الصواب اللغويّ[٥].

وكان يمرّ على اللفظين المتخالفين مرور القابل لِكِلَيْهما بدلالة توحيده معنى كلٍّ منهما، كما في قوله: «دَوْليّ: اسم منسوب إلى دَولة: عالميّ». و«دُوَليّ: اسم منسوب إلى دُوَل: عالميّ»؛ فنصّ على وحدة معنى كلّ منهما من غير الخوض في جدل المفاضلة الصرفيّة بينهما[٦] على سُلَّم الفصاحة والصِّحة والقبول.

وفي معجم الصواب اللغويّ وَصَفَ استعمالَ «طالَما» بمعنى «ما دام» بأنَّه مرفوض بحُجّة أنَّ «ما» في «طالما» كافة، وفي «ما دام» مصدريّة، ورأى أنَّ قول بعض الناس: «لا يُرجى نجاحه طالما هو كسلانُ» مرفوض؛ لأنها ليست

(١) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٤٠٧.
(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٤٠٧.
(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ص٣٠٠، (جَنائنيّ).
(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١٩٤.
(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ص٦٥٥، (مبروك).
(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٧٨٨.

بمعنى «كثيراً ما»، وصوابه: «لا يُرجى نجاحه ما دامَ كسلانَ»[1]، لكنَّه في معجم اللغة العربيّة المعاصرة عدَّ كلمة «طالما» كلمة وظيفيّة بمعنى «كثيراً ما»، فقبل أن نقول: «طالما حذَّرتُك»، و«طالما نَصَحوه فلم ينتصحْ»[2]، ويبدو أنَّ الدوام والكثرة متقاربان إذ الدوام نسبيّ فهو كالكثير؛ ولهذا فالاستعمالات صحيحة، لكنَّ التعبير بـ«ما دام» أعلى في الفصاحة والبيان من التعبير بـ«طالما» لعدم شيوع كفّ الفعل في العربيّة.

لكنَّه في مواضع قليلة جداً استجاب لحسِّه التراثيّ القديم في المفاضلة، فقال عند إيراده لفظ: «سَرْسُوب»: «أوّل اللبن بعد الولادة (عاميّة) عربيّته: اللبأ»، ويبدو أنَّه في هذا الخروج عن منهجه في التسامح اللغويّ إنّما كان واقعاً تحت تأثير إعجابه بالمعجم الوسيط[3] الذي ذَكر الكلام بنصّه.

التسامح في التجذير:

يبدو في إصرار معظم المعجمات العربيّة على بنائها استجابة لسِمة الاشتقاق في العربيّة بالعودة إلى الجذر شيئاً من التشدّد؛ لوجود كلمات متداولة في العربيّة لا تستجيب للاشتقاق الصرفيّ كالحروف والأدوات والأعلام الأعجميّة، كما يبدو في إهمال سمة الاشتقاق في العربيّة تفريط بأهمّ ما في الهويّة الصرفيّة للكلمة العربيّة، لكنَّ أحمد مختار عمر في معجم اللغة العربيّة المعاصرة تحرَّر من الخضوع التامّ لسلطة الاشتقاق في التجذير، من غير الوقوع في فخّ بناء المعجم على جذع الكلمة كما هي من غير تجذير؛ لهذا احتوى في معجمه الكلمات العربيّة القابلة للاشتقاق بالتجذير، لكنَّه أدخل الكلمات الأعجميّة كما هي من غير تجذير؛ فجمع بين الصفتين بوَسَطيّة واعتدال؛ إذ يصعب تجذير بعض الكلمات ذات الأصول الأعجميّة المتداولة في العربية، لكنَّ ما تعرَّب منها صار الاشتقاق

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم الصواب اللغويّ، ص٥٠٣، (طالما هو كَسلان).

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٣٨١.

(٣) انظر: مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، (سرسب).

بالتجذير مدخلاً مناسباً له؛ لهذا ذكر كلمة «أتوبيس» الشائعة في مصر كما هي في باب الهمزة، وذكر مرادفتها كلمة «باص» الشائعة في الأردن فلسطين كما هي في باب الباء من غير إعلال الألف التي في جوفها، وجعل معنى الكلمتين لفظة عربيّة، وهي كلمة «الحافلة». واستعمل كلمة «تَبَلْشَفَ» التي اشتقَّها مُعرَّبة من «البَلْشَفيّة»، فقال: «تَبَلْشَفَ النِّظام: مُطاوع بَلْشَفَ: ... يُطبّق الشيوعيّة»[1]؛ لأنَّ الفعل الرباعي «بَلْشَفَ» يمثِّل توليداً[2] استعماليّاً ناجزاً من الإمكانيّة التوليديّة الاحتماليّة للجذور التي كانت مهملة في العربيّة. ومثلها كلمة «جَمْرَكَ» ومنها الجُمْرُك»، فهي كلمة معرَّبة عن الكلمة التركيّة «كُمْرُك» كما ذكر المعجم الوسيط[3]، وكانت تمثّل احتمالاً توليديّاً فصارت حقيقة استعماليّة ناجزة ذات تصاريف مختلفة مفردة ومركّبة، ذكرها معجم اللغة العربية المعاصرة[4].

وعَمَلُ أحمد مختار عمر احتواءٌ للأسماء الأعجميّة في العربيّة قياساً على احتوائها المقنَّن الأعلامَ الأعجميّةَ في باب الممنوع من الصرف؛ لأنَّ احتواء الأعلام الأعجميّة يمثّل احتواءً لجزء من ظاهرة الأسماء الأعجميّة في العربيّة، مع أنَّ العربيّة احتوت النوعين مع التفرقة بينهما بمنع الأعلام الأعجميّة من الصرف، وحكاية الأسماء الأعجميّة كما هي بالإيقاع الصوتيّ شِبه المعرَّب في مَقاطعه، كما في الاسم «إنفلونزا»[5]، والاسم «سِيجار»[6]، وإظهار بعض الأدواتَ المَقطعيّة المميزة للاسم مثل «أل التعريف»، وقبول الجمع، وقبول علامات الإعراب أحياناً؛ إذ لا يُشترَط في الأسماء أن تكون عربيّة الوزن، فجمعُ التأنيثِ السالم وجمع التكسير يحتويان جمع بعض الأسماء الأعجميّة، مثل الاسم

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٢٤٠.
(٢) انظر: سهى فتحي نعجة، آفاق الدرس اللغويّ في العربية، ص٨.
(٣) انظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (جمرك).
(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٣٩٢.
(٥) ضَبَطَها أحمد مختار عمر بهمزة فوقية وتحتيّة. انظر: معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١٣٢.
(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ١١٤٥.

«جاكيت»، فقد أوصى بجمعها على: «جاكيتات، وجواكيت، وجواكِت» مستشهداً بقول بعض المتداولين المعاصرين: «ترتفعُ أسعارُ الجواكِتِ وتتنوّع تصاميها»[1].

ولأنّه كان مَعنيّاً بالناجز المستعمَل لم يُعَنِّ نفسه بتجذير الكلمات التي لم يُستعمَل جذرها في العربيّة، كما في كلمة «شاكوش» فقد ذكرَها كما هي[2]؛ لعدم وجود جذرٍ متناسِلِ الكلماتِ لها في العربيّة، وإن كان الفعل «شكش» يبدو جذراً توليديّاً مناسباً لها؛ لتكون الكلمة صيغة مبالغة، كما لم يُعَنِّ نفسه بكتابة الجذر أو المدخل إلا مقطّعَ الأحرف خروجاً من فكرة أصل الاشتقاق، أو خوفاً من اجتراح جذر غير مسبوق، مع أنَّ فكرة الحماية اللغويّة تتكفّل بحماية الاحتمالات الناجزة من الجذور عمَلاً بمبدأ التسامح اللغويّ الذي يقبل الممكن في التوليد الرياضيّ من الجذور والكلمات المزيدة[3] ما دام ذلك الممكن لا يُخالف قياساً بل هو شكل من إشكال إحياء الموات، وشجاعة العربية، وقدرتها الفائقة على تحديث نفسها من غير انبتات عن أصولها اللغويّة، أو هويتها الحضاريّة.

وأمّا حروف المعاني في العربية مثل: «لم»، و«لن»، و«عن»، و«إلى»، وأدواتها: مثل: «كَمْ»، و«متى»، و«مَهما»، و«ماذا»، ونحوها من المصنّفات في مواقع الاسم في العربيّة، فقد كان يعدّها مداخل مستقلة، يصفها بعبارة «كلمة وظيفيّة»، ثم يذكر وظائفها في العربيّة.

فقال في المدخل «لن»: «لن: كلمة وظيفيّة: حرف ونصب واستقبال يدخل على المضارع فينصبه، وينفي معناه، ويحوّله من الحاضر إلى المستقبل، ...»[4]. وقال عن الأداة «مَهما»: «مهما: كلمة وظيفيّة: اسم شرط لما لا يعقل جازم لفعلين، ...»[5].

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٣٣٩-٣٤٠.
(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١١٥٥.
(٣) انظر: سهى فتحي نعجة، آفاق الدرس اللغويّ في العربيّة، ص٣٩-٤٥.
(٤) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص٢٠٣٩.
(٥) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص٢١٣٤.

احتواء العادات الصوتيّة:

بما أنَّ مصادر الكلمة الأعجميّة قد تختلف قليلاً في نطقها ولا سيّما إذا كانت أوروبيّة اللغات؛ فإنَّ العربيّة قد تستعملها بسِمات صَوتيّة متقاربة غير متوافقة أحياناً تبعاً للغة التأثير؛ لهذا قبل أحمد مختار عمر التنوّعات الصوتيّة لها، كأنَّها لهجات صوتيّة تميل إلى ما سمّاه حسن الملخ «العادات صوتيّة»[1] كما في الاسم «أَلَمِنْيوم» إذ ذكره مضبوطاً هكذا: «أَلُمِنْيُم: أَلَمِنْيُوم، أَلُمِنْيُوم، أَلُومِنْيُوم: معدن فضيّ»[2].

وقريب منه في تسامحه قبوله التعبير عن معنى حظيرة الخيل بأيٍّ من الاسمين: «إسْطَبل»، و«إصْطَبل»[3] مع أنَّ فارق ما بينهما فارق صَوتي في الانتقال إلى تفخيم الصاد، ومثله قبوله الاسمين: «فِنْجال»، و«فِنْجان» في الدلالة على القدح الصغير من الخزف ونحوه يُشرَب به[4]، مع أنَّ فارق ما بينهما الإبدال اللغويّ بين اللام والنون، لكنَّ ما قد يؤخذ عليه أنَّه جعل كلّ اسم في مدخل مستقل لتجاوز الحديث عن أصالة واحد منهما وفرعيّة الآخر؛ إذ لم يكن مَعنيّا بالتأصيل التاريخيّ للبنية الصوتيّة للكلمة، أو التقييس الصرفيّ، أو السُّلَّم الفصاحيّ بقدر عنايته بثبوت التداول المعاصر للكلمة؛ ولهذا قبل الاسم «شطْرَنج» بِفَتح الشّين وكسْرها.

وقبل الاسمين المنسوبين: «تَرْزيّ»[5]، و«دَرْزيّ»[6] بمعنى واحد في مدخلين معجميين مستقلّين، وهو: خَيّاط، من غير مفاضلة بينهما، أو العودة إلى كلمة

(١) انظر كتابه: العادات اللغويّة في العربيّة، ص٦٢-٦٨.
(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١١٣.
(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٩٣، ٩٩.
(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٧٤٥.
(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٢٨٩.
(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٧٣٧.

«طَـرْزيّ»؛ لأنَّ الفعـل «طَـرَزَ» بمعنـى: زيَّـن بالخيـوط[1]، و«دَرَزَ» بمعنـى: «خـاطَ»[2]، أمّـا «تَـرزيّ» فتبـدو عـادة صوتيّـة.

وقبـل أسـماء المـكان الأربعـة: «مَسْـطَبة»، و«مِسْـطَبة»، و«مَصْطَبـة»، و«مِصْطَبـة» بمعنـى واحـد، وهـو: «مـكان ممهّـد مرتفـع قليـلاً»[3] مـع مـا بينهـا مـن اختـلاف صـوتيّ بـين السـين ومقابلهـا المفخّـم الصـاد، ومخالفـة في الميـزان الـصرفيّ بـين الوزنـين: مَفْعَـل، ومِفْعَـل، ظهـرت في اضطـراب موقـف اللغويـين مـن الأسـماء الأربعـة، كـما أشـار محمـد العدنـانيّ في معجـم الأغـلاط اللغويّـة المعـاصرة[4].

وظهـر تسـامحُ أحمـد مختـار عمـر عندمـا تجـاوز تخطئـة بعـض اللغويّـين كلمـة «مَحْفَـل»[5]، وتصويـب كلمـة «مَحْفِـل»، فقبـل الاسـمين اسـماً لمـكان مـن «حَفـل»[6].

قبول التوليد الصرفيّ من الدوال المتداولة:

لا يعنـي وَسْـمُ اللغـةِ العربيّـة باللغـة الاشـتقاقيّة أن تخضـع كلُّ الكلـمات فيهـا إلى سـلطة الاشـتقاق، والعـودة إلى جـذر متفـق عليـه بـين اللغويّـين؛ فبعـض الكلـمات تتأرجَـح بـين الجذريـن: الثلاثـيّ والربـاعـيّ، وبعـض الكلـمات يصعـب تجذيرهـا، وبعـض الكلـمات تعرّبـت فصـارت عربيّـة الاشـتقاق، وانبغـى تجذيرهـا.

لقـد تجـاوز أحمـد مختـار عمـر وفريقـه جـدل التأرجـح بـين جذريـن، فذكـر في معجمـه الكلمـة مرّتـين، في جـذر ثُلاثـي، وآخـر رُبـاعـيّ مـن غـير إشـارة إلى مشـكلة الجـذر، كأنّـه يراهـا غـير مهمّـة، أو أنَّ المسـألة مـن قبيل الاحتـمالات التـي يولّدهـا نظام الاشـتقاق في العربيّـة، فينبغـي قبولهـا مـا أمكـن؛ لهـذا ذكـر كلمـة «تَمَرْجَـلَ، يَتَمَرْجَـلُ:

(١) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٣٩٥.
(٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٧٣٧.
(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٠٦٣، ١٢٩٣.
(٤) انظر: محمد العدنانيّ، معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، ص٣٠٦.
(٥) انظر: محمد العدنانيّ، معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة، ص١٦١.
(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٥٢٧.

تَمَرْجُلاً» في مدخل ثلاثيّ من الأصل «رجل»، وفي مدخل رُباعيّ من الأصل «مَرْجَل»[1] متجاوزاً خلاف اللغويّين[2] فيها.

وكذا فعل في معالجته كلمة «تَمَرْمَغَ»؛ إذ ذَكَرها في «رمغ»، و«مَرْمَغَ»[3]. ولم يبعد في معالجته كلمة «غِسْلين» عن هذا المنهج؛ إذ ذكرها في اشتقاقات المدخل المعجميّ «غَسَل»، كما ذَكَرها مستقلّة في المدخل «غِسْلين»[4]؛ لأنَّ اللغويّين اختلفوا فيها كما نقل ابن منظور[5]، لكنَّ الغريب أنَّ أحمد مختار عمر أشار إلى الفعل «اغْرَورَق» في المدخل الرباعيّ «غروق»، والمدخل الثلاثيّ «غرق»، كأنَّه عدّه محتملاً المدخلين[6]، مع أنَّ الوزن «افْعَوْعَل» من الأوزان المزيدة للفعل الثلاثيّ، وظهر في معجمه الوزن «فَعْلَنَ يُفَعْلِنُ فَعْلَنَةً»[7]، مثل: «شَخْصَنة»[8]، و«كَلْبَشة»[9].

أمّا الكلمات الأعجميّة المتداولة في العربيّة التي لا يمكن تجذيرها فقد ذَكرها كما هي، وعدّ حروفها أصولاً غير اشتقاقيّة لعدم انطباق الوزن الصرفيّ عليها،

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص٨٦٥، وج٢، ص٢٠٨٣.

(٢) انظر في خلاف اللغويّين فيها ما ذكره الزّبيديّ في معجمه: تاج العروس بعد أن أفرد لها مدخلاً مستقلاً، مادة (مرجل).

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص٩٤٣، وج٣، ص٢٠٩٠.

(٤) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٦١٨، ١٦١٩.

(٥) انظر: ابن منظور، لسان العرب، (غسل).

(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٦١١.

(٧) عدَّ دو ميلود وزنَ «فَعْلَنَ» من مظاهر التغيّر الصرفيّ في معجم الصواب اللغويّ، وهي صفة لاحقة بمعجم اللغة العربيّة المعاصرة. انظر: دو ميلود، التغيّر الدلاليّ في معجم الصواب اللغويّ لأحمد مختار عمر، رسالة ماجستير، جامعة وهران الأولى، الجزائر، ٢٠١٦م، ص٥٦-٥٩. وانظر في هذا الوزن: عبد الحميد الأقطش، التوليد اللغويّ على وزن (فَعْلَنة) في الاستعمال العربيّ المعاصر، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد ٧٩، الأردن، سنة ٢٠١٠م، ص٤٩-٧٢.

(٨) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١١٧٥. وهي في معجمه مدخل معجميّ مستقلّ.

(٩) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٩٤٩.

كما كلمة «تِلغراف»[1]، وغيرها، وهي أسماء أعجمية؛ لهذا تسير في توالُدها غالباً ضمن التغيّرات العدديّة للكلمة إفراداً وتثنية وجمعاً.

لكنَّ أفقه اتّسع إلى تعريب كثير من الكلمات، كما في المداخل: «أمْرَكَ»[2]، و«دَبْلَجَ»[3]، و«فَبرَكَ»[4]، و«فَرْقَطَ»[5]، وغيرها.

احتواء التصريفات اللغويّة الصرفيّة غير القياسيّة:

في معجم اللغة العربيّة المعاصرة احتواء للتصريفات اللغويّة غير المطردة في القياس عليها، وهي دليل على التسامح اللغويّ فيها، كما في قبول الاشتقاق من الأعيان، إذا ثبت الاشتقاق منها بالتداول، مثل: «سرَطَنَ»[6] من السَّرطان، و«زَعْفَرَ»[7] من «الزّعفران»، و«فَرعَنَ»[8] من «فِرعون»، وغيرها، وقبول الكلمات الغريبة الوزن، مثل: «استُغْمِيَة» في المدخل «غمي»[9]؛ إذ ليس فيها ما يخالف نظرية التصريف في العربيّة.

وكما في قبول الاسم المنسوب إلى الجمع، في نحو قولنا: «حُدوديّ»[10]، و«خِطَطيّ»[11]، مع إشارته المطردة إلى مخالفتها القياس بقوله: «على غير قياس»[12].

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٢٩٧.
(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١١٩.
(٣) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٧٢٢.
(٤) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٦٦٢.
(٥) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٧٠٠.
(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٠٥٧.
(٧) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص٩٨٤.
(٨) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٦٩٥.
(٩) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٦٤٤.
(١٠) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٤٥٧.
(١١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٦٦٥، وقد قبل الجمعين: خُطَط، وخِطَط، ونسب إلى كلٍّ منهما.
(١٢) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٤٥٧، ٦٦٥.

وقبول النَّسَب بزيادة الألف والنون، كما في «أَبيَضانيّ»[1]، و«تَحتانيّ»[2]، و«حُرْمانيّة»[3]، و«حَلْوانيّ»[4]، و«شَخْصانيّة»[5]، وغيرها، مع إشارته إلى أنَّها كلّها «على غير قياس»[6]، مع أنَّ لها أصلاً في اللغة، بل هي من طلب الزيادة في المعنى كما قال أبو أوس إبراهيم الشمسان[7].

التوسّع في احتواء الأسماء الأعجميّة:

لا مناص في العربيّة من التوسّع في احتواء الأسماء الأعجميّة لارتباطها بمدلولات معرفيّة حضاريّة مختلفة، صارت شائعة في الثقافة العربيّة المعاصرة، وهذه الأسماء الأعجميّة ليست كالكلمات المشتقة؛ ذلك أنَّ الكلمة المشتقة قابلة للتناسُل والزيادة حسب أوزان العربيّة وتصاريفها بين الأفعال المزيدة والأسماء، لكنَّ قبول الاسم الأعجميّ يبقى محصوراً في قبوله بذاته، أو السماح له بالتثنية والجمع والنَّسَب والتذكير والتأنيث، لكنَّ الفعل له تصاريف كثيرة؛ لهذا لا مناص من قبول الأسماء الأعجميّة مُعرَّبة إن أمكن، أو كما هي، ففي مُكنة قوانين النحو في العربيّة احتواء هذه الظاهرة من غير محاربتها، بل بالتعايش معها، وعدم التعصّب إلى فكرة النقاء اللغويّ؛ لهذا يمكن أن نقع في معجم اللغة العربيّة المعاصرة على كثير من الألفاظ غير العربيّة الأصل، لكنَّها حاضرة في عربيّتنا، فيكون من التسامح قبولها كالمصطلحات المعرفيّة والعلميّة في المجالات المختلفة.

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٢٧١.
(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٢٨٥.
(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٤٨٢.
(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٥٥٤.
(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١١٧٤.
(٦) أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٢٧١، ٤٨٢، ٢٨٥، ٥٥٤. وج٢، ص١١٧٤.
(٧) يُنْظَرُ: أبو أوس إبراهيم الشمسان، مسائل لغويّة، ص١٥٥-١٥٦.

قبول التوسّع في المدلولات المعاصرة:

في هذه النقطة لا ينسى معجم اللغة العربيّة المعاصرة نصيبه من ألفاظ عصره على مستوى المدلول عليه، في احتواء رحيم للتوسّع في المدلولات واستحداثها، كما في كلمة «برقيّة»[1] التي عرّفها بأنّها اسم منسوب إلى برق: رسالة ترسَل من مكان إلى لآخر بواسطة جهاز البرق. وكلمة «تحميل»[2] بمعنى: وَضع البيانات في الذاكرة، أو وضع بكرة الشريط، أو البطاقات المثقّبة في الجهاز الخاصّ لقراءتها. وتركيب «الشَّرْعيّة الدّوليّة»[3] بمعنى: المرجعيّة القانونيّة التي نالت توافقاً عالميّاً. وتركيب «غسيل الكُلى»[4] بمعنى: عملية طبيّة لتنقية دم المرضى الذين يعانون فَشَلاً كُلويّاً. وتركيب «الشبكة العنكبوتيّة»[5] بمعنى: شبكة الإنترنت. ووصلت الحداثة والمعاصرة في المعجم حدَّ الحديث عن تركيب: «الواقع الافتراضيّ»[6] بمعنى محاكاة يؤكّدها الحاسوب لمناظرة ثُلاثيّة الأبعاد. وهو تركيب معرفيّ حديث في تداول العربيّة المعاصرة.

وهذا القبول للمدلولات المستحدثة للكلمات والتراكيب استجابة لمبدأ التوسّع في العربيّة على مستوى المدلول؛ لتقديم مادة لغويّة معجميّة مُتَظالّة مع الاستعمال المعاصرة في اللغة العربيّة السليمة المقبولة التي لا تخالف سَمت العربيّة، بل تؤكّد مُكنتها في التعبير عن متطلبات الحياة، إن ماضياً أو حاضراً، أو مستقبلاً.

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١٩٣.
(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٥٦٣.
(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١١٨٩.
(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٦١٨.
(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٥٦٥.
(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٦٩٢.

التحرّر من السلطة الزمكانيّة للشواهد:

إنَّ استجابة معجم اللغة العربيّة المعاصرة لدالات جديدة ناجزة، ومدلولات حديثة متداولة قابلتها عمليةُ تحرّر للشاهد اللغويّ المعجميّ من زمن عصر الاحتجاج اللغويّ ابتداء، ومن قَصْر الاحتجاج اللغويّ على بيئة قلب الجزيرة العربيّة وحدَها، ومن التحصّن بألوان الأدب العربيّ القديم كالشعر؛ لهذا اختار أحمد مختار عمر شواهد حيّة ناطقة بمدلولات كلماته على امتداد اللسان العربيّ من المحيط إلى الخليج في العصر الحديث في لغة الإعلام المقروء في مصر، والأردن، وتونس، والإمارات، والكويت، والبحرين، وفلسطين، وسوريا، وغيرها، وفي لغة كِبار الكُتّاب في العربية المعاصرة[1].

من ذلك قوله: «أجَّزَ أيامَ العيد»[2] بمعنى: انقطع عن العمَل. وقوله: «مَهْما بَلَغ عطف الحاضنة؛ فإنَّها لا تعوّض الأمّ»[3]، وقوله: «وصلت الطائرة في تمام الساعة الثانية صباحاً»[4]، وقوله: «استفتى الحاكم شعبه في اقتراح تعديل الدستور»[5].

وقوله: «إليكم موجز الأنباء»[6]، وقوله: «قَبَع الشخصُ في بيته»[7]، وقوله: «عصر هَيمنة القطب الواحد»[8]، وغيرها من التعبيرات السياقية الشائعة، والتعبيرات المتصاحبة، أو المتلازمات اللغويّة، ولا سيما في لغة الإعلام.

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٤٤-٤٨.
(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٦٦.
(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٥١٥.
(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٠٥٧.
(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٦٧١.
(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص٢٤٠٤.
(٧) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٧٦٨.
(٨) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص٢٣٨٧.

وقد أحسَنَ في عمل فهرسين شاملين لها في آخر معجمه، سمّى الأول «فهرس المداخل في أمثلة»[1]، وسمّى الثاني «فهرس التعبيرات السياقيّة»[2].

وهذه الشواهد لغويّة تعبيريّة صحيحة فصيحة دانية من أسماعنا ومقروءاتنا، تأنس بها الثقافة الجَمعيّة لمتداولي العربيّة من غير الحاجة إلى معجم لمعرفة معناها، وإن كان بعضها من التعبيرات الكنائيّة.

وهي إلى ذلك من التعبيرات الحادثة خارج الأدب العربيّ الرفيع؛ لأنَّ لغة الإعلام والقصّة والرواية والمسرحية صارت تُزاحم إن كانت فصيحة صحيحة لغة الأدب العربيّ الموروث، فهذا العصر عصر الرواية ولغتها وتعبيراتها عند من يرون أنَّ الرواية العربيّة المعاصرة حلّت محلّ الشعر في لغتها التعبيريّة العالية ما دامت محميّة بموافقتها قوانين العربية صَوتاً وصَرفاً وتركيباً.

احترام القرارات اللغويّة العلميّة والآراء الرائدة.

تخلّى معجم اللغة العربيّة المعاصرة عن حَشر نفسه في خانة مذهب لغويّ ما، أو الانكفاء على آراء جمهور اللغويّين والنحاة، أو الانعزال في الموروث من الآراء اللغويّة، من غير تدبّر الآراء كلّها بعيداً عن المذب الواحد، أو رأي الجمهور وحدهم، أو رأي القدماء؛ لهذا تسامح في تقييد نفسه بالبحث عن الصواب اللغويّ بالتفكّر في الآراء كلّها، واحترامها ابتداءً؛ إذ قد يكون في رأي منهج مَخرج من مأزق لغويّ، يظهر في استعمال متداول يسير في اتجاه معاكس لاتجاه سير جمهرة آراء لغويّي العربيّة.

فنصّ مُعدُّو مقدمته الذين كتبوها بعد وفاته -رحمه الله- على أخْذهم «بقرارات مجمع اللغة العربيّة المصريّ»[3]، كما ظهر فيه الأخذ برأي الكوفيّين،

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٤، ص٢٥٣٠-٢٩١٤.
(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٤، ص٣٠٤٣-٣٢٥٨.
(٣) انظر مقدّمة: معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١٧.

أو البصريّين، أو متأخري اللغويّين، أو اللغويّين المحدَثين[1] حسب الحجة الدالة المناسبة لعربيّتنا في العصر الحديث من غير الإشارة إلى المذاهب اللغويّة، أو آراء أفراد اللغويّين والصرفيّين والنحاة قديماً وحديثاً؛ اكتفاءً بذكر ذلك في معجم الصواب اللغويّ، وتأكيداً لفكرة انتصار المعجم للسلامة اللغويّة من غير الاعتداد بمرجعها التقنينيّ؛ فيكفينا من القلادة ما أحاط بالعنق، أمّا صانعها ومبدِعها، فمكانه محفوظ بين المبدِعين أمثاله، لا بين الذين لا يرومون من القلادة إلا التزيّن بها في إحاطتها الجميلة بالعنق، كإحاطة معجم اللغة العربيّة باللغة العربيّة السليمة، وإن كانت إحاطة نسبيّة في ضيقٍ وسَعةٍ بسبب طبيعة الجهد البشريّ الذي من صفاته عدم الاكتمال المطلق.

صحّة اللغة للحياة وفصاحتها للإبداع:

يبدو المعجم العربيّ الموروث إلى حدٍّ كبير معجماً للغة الأدب العربيّ بمختلف أصنافه، وليس معجماً للغة العربيّة التي تمثّل ثقافة الأُمّة في حياتها بكلّ ما فيها من كلمات؛ لأنَّ المعجم نظر إلى اللغة نظرة فيها شيء من الطبقيّة بتأثير النقد الأدبيّ القديم الذي شاعت فيه أفكار الحديث عن التفرقة بين البلاغة والفصاحة، وبين لغة العامة ولغة الخاصة، وبين الألفاظ الشريفة والألفاظ المبتذلة، وبين الألفاظ العربيّة النسب والألفاظ ذات الأصول غير العربيّة، وبين الألفاظ التي تصلح في مكان ولا تصلح في آخر، مع أنَّ لغة الحياة تتسع بتسامح لكلّ هذه الثنائيّات بعد اشتراط الصحة اللغويّة بعيداً عن أيِّ تصنيفٍ طبقيّ، أو عنصريّ، أو نخبويّ؛ لهذا جاء معجم اللغة العربيّة المعاصرة معجماً لكلماتنا المعاصرة المستعملة غير المهجورة[2]، وكلّ كلمة فيه مُواطِن له حقوقه

(١) تختفي آراء اللغويّين المحدثين وراء قرارات المجامع اللغويّة، أو دراسات أحمد مختار عمر نفسه، واختياراته، لكنَّه لم يكن يصرّح بأسماء اللغويّين المحدثين الذين انتصر لرأيهم في اختياراته في معجميه: الصواب اللغويّ، واللغة العربية المعاصرة. وهذا ممّا يُؤخَذُ عليه.

(٢) كان ممّا أخذه فريق المعجم على معجماتنا القديمة «الخلط بين المهجور والمستعمل، وغياب كثير من المستحدَث». انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٩.

اللغويّة التي يتساوى فيها مع سائر الكلمات، ومنها حقّ حماية الوجود والاستعمال؛ لأنَّ المعجم الحقيقي الكبير يتسع بتسامح لكلمات اللغة، ولا ينتخب من كلماتها ما يشاء؛ لكيلا يكون معجماً متخصصاً بنوع من الكلمات، كمعجمات العلوم والمصطلحات.

إنَّ واضع المعجم واصف بأمانة، وناقل بصدق، ومعرِّفٌ بمعاني الكلمات بموضوعيّة، وهي صفات بارزة في معجم اللغة العربيّة المعاصرة، تجعله معجم حياة معاصرة غير آبهٍ بتقديم كلمات مُقفّاة للشاعر حسب الحرف الأخير؛ إذ هَمُّه ألفاظ الحياة، وبعد ذلك على المبدعين أن يختاروا من هذه الألفاظ ما يشاؤون؛ لأنَّهم كسائر الناس سيجدون في المعجم الوجه والوجه الآخر، كما في تصحيح النسب إلى «بَديهة» على «بَدَهيّ»، و«بَديهيّ»[1]، وكتابة الكلمات غير العربية، أو غير المتفق على تجذيرها كما هي بلا تجذير، مثل «أَرسْتُقْراطيّ»[2]، أو «إسفين»[3] التي تشيع بين الناس كقولهم: «دقَّ بينهم إسفيناً»[4]، أو «صامولة» و«صَمولة» بمعنى: القطعة المعدنيّة التي تُثبّت الأشياء المسنَّنة[5]، أو «أرتُوازيّ»[6]، ومنها قولهم: «بئر أرتوازيّة»[7]، أو قبول كلمة «بترول»[8]، فهي في تداولها إدراك معرفيّ حياتيّ يمثّل جزءاً من ثقافة العصر الحديث، ومثلها كلمة «نَدَّدَ به» بمعنى: صرَّح بعيوبه وفَضَحه وشَهَّر به[9]، وهي كلمة شائعة في لغة الإعلام العربيّ الحديث.

(١) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١٧٥، ١٧٦.
(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٨٤.
(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٩٥.
(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٩٥.
(٥) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٢، ص١٣١٩.
(٦) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٨١.
(٧) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٨١.
(٨) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١٥٧.
(٩) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص٢١٨٦

وكما في قبول تعميم القياس وطرده بجمع وزن «فَعْلة» بسكون العين وتحريكها على «فَعلات» بسكون العين وتحريكها من غير التشدّد بقولة حصر هذا الجواز في الكلمات الحلقيّة العين، فما قِيسَ على كلام العرب فهو من كلام العرب، كما قال المازنيّ[1] قبل اثني عشر قرناً؛ ولهذا صحّح المعجم قولنا: «حَبَكات وحَبْكات»[2]، و«جَلَطات وجلْطات، وجُلْطات، وجُلُطات»[3]، وتجاوز جدل تناوب معاني حروف الجرّ والتعدية بها بالاحتكام إلى الاستعمال والتداول، نحو: «أكَّدَه، وأكَّدَ عليه، وتأكَّدَ، وتأكَّدَ له، وتأكَّدَ منه»[4].

إنَّ التسامح اللغويّ قرين حماية ألفاظ اللغة المتداولة تداولاً سليماً تقرّه الآفاق الرحبة لمعايير اللغة وأعرافها، لكنَّ الانتقال بأيّ كلمة إلى الإبداع إنَّما يكون بحسن اختيارها لمكانها المناسب لها من المنظوم والمنثور اختياراً مقصوداً يتجاوز إيصال الفكرة إلى الاهتمام بتغليف الفكرة بغلاف من الجمال الأدبيّ والإبداع التشكيليّ؛ لتغدو الكلمة في هذا الفنَّ من الاستعمال سَنِيّةً عَلِيّةً لابسة ثوب الفصاحة والإبداع والابتداع.

حمى الله اللغةَ العربيّة للحياة، وأبقاها للإبداع والفَخْفَخة[5].

نتائج البحث:

مع أنَّ البحث عالج مسائل لغويّة معالجةً تستجيبُ لوجهَي التداول اللغويّ المقبول: الحماية اللغويّة، والتسامح اللغويّ إلا أنَّ أبرز النتائج العامة للبحث يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

(١) انظر: ابن جني، الخصائص، ج٢، ص٢٧.

(٢) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٤٣٨.

(٣) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص٣٨٥.

(٤) انظر: أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج١، ص١٠٥.

(٥) عدَّ أحمد مختار عمر من معاني كلمة «فَخْفَخة» العَظَمة. انظر: معجم اللغة العربيّة المعاصرة، ج٣، ص١٦٨٠.

١. المحميات اللغويّة هي الاستعمالات اللغويّة التي لها وجه صحيح ثابت من الاستعمال اللغويّ المقبول نُطقاً، وبنية، وتركيباً، ودلالة، وموافقة لأقيسة العربيّة من وجه إذا كانت حادثة بعد عصور الاحتجاج؛ لأنَّ التوليد اللغويّ حتميّة لغويّة، باستثناء الدلالة المعجميّة التي تبقى عُرفيّة اعتباطيّة، تأخذ مشروعيتها من تواضع الجماعة اللغويّة على دلالتها.

٢. التسامح اللغويّ رُخصة حاضرة في المحميات اللغويّة، تدلّ على تعايُش الوجوه الصحيحة المقبولة من الظاهرة اللغويّة بعضها مع بعض اتّكاءً على التداول، وعدم المخالفة الصريحة لأقيسة العربية؛ لأنَّها دليل على التنوّع اللغويّ في اللغة الواحدة، وإن اختلفت أسباب التنوّع وتعدّدت.

٣. من حقِّ ألفاظ اللغة صَوتاً وبنية وتركيباً ودلالة أن تتمتّع بالحماية اللغويّة، فتحيا داخل منظومتها اللغويّة بالاستعمال والتعليم، فتبقى فيها جزءاً من هويتها، وفي الوقت نفسه لا حجر على الألفاظ والتراكيب في التغيّر ضمن شروط التجانس والانسجام والحفاظ على الوحدة اللغويّة في إطار التنوّع.

٤. من طبيعة اللغة العربيّة أنَّها في حالة توسّع مستمرّ في توليد الجذور والكلمات، وتلوين دلالات بعض الألفاظ المستعملة فيها بألوان تعبيريّة جديدة؛ بسبب خاصيّة الاشتقاق، وقبول حكاية بعض الألفاظ، وأحكام الوقف، والمنع من الصرف. ولا يمكن الاستجابة لهذه الخاصيّة إلا بإعمال مبدأ الحماية اللغويّة للجديد، وللقليل، وللشاذ المقبول مع إعمال مبدأ التسامح اللغويّ في القبول ما دام المقبول بقوّة التداول لا يخدش عَلياء قوانين العربيّة وروحها، فقد كان ممّا أدركه اللغويّون الأوائل وهم يقنّنون العربيّة ويجمعون ألفاظها أنَّ ما جاءنا من كلام العربيّة قليل من كثير، لكنَّه قليل كافٍ لبناء حضارة لغويّة.

٥. اللغة عند القدماء رُتبٌ في الفصاحة والصحّة، واللغويون أنفسهم رُتب في قبول مروياتهم فالأصمعيّ ثقة في أعلى الرتب[١]، لكنَّ قُطرُباً ليس ثقة[٢]، وأبو زيد الأنصاري يجعل الشاذّ والفصيح واحداً في القبول[٣]، وابن دُريد في روايته اللغة مظنون فيه[٤]؛ لأنَّ التسامح اللغويّ عندهم في حماية غير المطّرد سماعاً وقياساً خرج مخرج التعليل في احتوائه ضمن المشتبه والمهمل والمبتذَل والمتروك والمرتجل والغريب والنادر والشاذ والمعربّ وغير ذلك ممّا ظهر في عند السيوطيّ الذي يُعدّ أنموذجاً دالاً على رؤية لغويي العربيّة لدرجات قبول الألفاظ المستعملة في اللغة العربيّة؛ لأنَّ اللغة عندهم مرتبطة بالنماذج الأدبية التي أعلاها القرآن الكريم، وليست مرتبطة بالناجز المستعمل المقبول من ألفاظ العربيّة في كلّ ما عبرَّت عنه العربيّة في سائر الفنون والعلوم والآداب.

٦. ثمة تسامح لغويّ محمود في معجم اللغة العربيّة المعاصرة لأحمد مختار عمر، تمثّل في التحرّر من الشواهد الزمكانيّة الموروثة، وقبول المولَّد الصرفيّ لفظا ودلالة ما دام له وجه في العربية، وتحرير المعجم العربيّ من ضرورة الانصياع للجذر في كلّ مدخلاته اللغويّة مع احترام قرارات المجامع اللغويّة في الاعتراف بما طرأ على العربيّة من تطوير واستحداث وإعادة توزيع كمّي وإزالة لصفة الشذوذ ونحوها عن بعض الألفاظ؛ انطلاقاً من أنَّ الأصل في اللغة التداول السليم الذي لا يخرم ثوابتها الموروثة، وفي الوقت نفسه يعترف بالناجز المحدَث؛ لأنَّ اللغة للحياة، والفصاحة فيها للإبداع في استعمالها استعمالا فنيّاً يرقى على مستوى الاستعمال التداوليّ السليم.

(١) انظر: السيوطيّ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج١، ص٥.
(٢) انظر: السيوطيّ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج٢، ص٦٦٥.
(٣) انظر: السيوطيّ، المزهر، ج١، ص١٥٩.
(٤) انظر: السيوطيّ، تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب، ج١، ص٣١٣

إنَّ اللغات البشريّة الطبيعيّة المهمة، ومنها اللغة العربيّة، عَصيّة على التجمُّد في ألفاظها ودلالاتها، وبعيدة في تداولها عن التحنيط اللغويّ؛ فهي لا تؤدي وظيفتها إلا ببقاء صفتي الحياة والحيوية فيها؛ ولهذا فهي في حالة مستمرة من النموّ والتوسّع، من غير أن يعني هذا أن تهجر معاييرها الثابتة، أو تستغني عن سَمتها في النطق والكتابة؛ ذلك أنَّ كلّ لفظةٍ مقبولةٍ فيها محميّةٌ بغضّ النظر عن درجة تداولها، وفي الوقت نفسه كلّ لفظة متعايشة مع الأخرى بتسامح جميل، لا يحتاج إلا أن يعترف المعجم العربيّ الحديث كما اعترف «معجم اللغة العربيّة المعاصرة» وهو يكتب ذاكرة العربيّة في قديمها وحاضرها بكلّ الألفاظ المستعملة في العربيّة ممّا يعود عليها بالمَنعة والقوة والاستمرار بِمَدِّ المتداولين بها بحاجتهم من التواصل اللغويّ، والإبداع في اللغة؛ فهي لغة خالدة.

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**
- إبراهيم أنيس، **من أسرار اللغة**، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
- إبراهيم الشمسان، **مسائل لغويّة**، ط١، السعودية، ٢٠١٥م.
- إبراهيم الشمسان، **مسائل نحوية**، ط١، السعودية، ٢٠١٥م.
- إبراهيم بن مراد، **مقدمة لنظرية المعجم**، ط١، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، ١٩٩٧م.
- أحمد المتوكّل، **قضايا اللغة العربية في اللسانيّات الوظيفيّة: البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداوليّ**، ط١، دار الأمان، الرباط، ١٩٩٥م.
- أحمد محمد الضبيب، **اللغة العربيّة في عصر العولمة**، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١م.
- أحمد مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- أحمد مختار عمر، **معجم الصواب اللغويّ**، ط١، دار عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- **الأعشى الكبير، ديوانه**، تحقيق: محمد محمد حسين، ط٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣م.
- جان بريفو، جان، **وجان فرانسوا سابليرول**، الموَلّد: دراسة في بناء الألفاظ، ترجمة: خالد جهيمة، ٢٠١٠، ط١، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- ابن جنّي، عثمان، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجّار، ط٤، منشورات مشروع النشر العربي المشترك، مصر والعراق، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ١٩٩٠م.

- الحبيب النصراويّ، **التوليد اللغويّ في الصحافة العربية الحديثة**، ط١، دار عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٠م.
- حسن خميس الملخ: **التفكير العلميّ في النحو العربيّ: الاستقراء - التحليل - التفسير**، ط١، دار الشروق، الأردن،٢٠٠١م.
- حسن خميس الملخ، **العادات اللغويّة في العربيّة: لغة واحدة وظِلال متعدّدة**، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٢٠م.
- حسن خميس الملخ، **العقل النحويّ: دراسة تفكيكيّة في مسائل الخلاف النحويّ**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٩م.
- الخزّاز النحويّ، عبدالله بن محمّد البغداديّ، **التفسُّح في اللغة**، تحقيق: عادل هادي العبيدي، ط١، دار دجلة، الأردن، ٢٠١١م.
- الخليل بن أحمد، **كتاب العين مرتّبا على حروف المعجم**، تحقيق وترتيب: عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.
- دو ميلود، **التغيّر الدلاليّ في معجم الصواب اللغويّ لأحمد مختار عمر**، رسالة ماجستير، جامعة وهران الأولى، الجزائر، ٢٠١٦م.
- رينهارت دُوزي، **تكملة المعاجم العربيّة**، ترجمة: محمد سليم النعيمي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.
- الزّبيديّ، المرتضى محمد بن محمد، **تاج العروس**، بتحقيق نخبة من العلماء، مطبعة حكومة الكويت.
- ابن سلّام الجُمحيّ، محمد، **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدنيّ بجدة، ١٩٩٠م.
- سهى فتحي نعجة، **آفاق الدرس اللغويّ في العربية**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٤م.

- سوسن مزيتي، **أثر الترجمة والتعريب في استحداث دلالة الألفاظ من خلال معجم اللغة العربية المعاصرة** أحمد مختار عمر، أطروحة دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري، الجزائر، ٢٠١٧م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ضبطه وصحّحه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، ط٢، ٢٠٠٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**، تحقيق: حسن الملخ، وسهى نعجة، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠٠٥م.
- الشافعيّ، محمد بن إدريس، **الأم**، تحقيق وشرح: أحمد محمود شاكر، ط١، مطبعة مصطفى البابي الحلبيّ وأولاده، مصر، ١٩٣٨م.
- عبد الحميد الأقطش، **التوليد اللغويّ على وزن (فَعْلَنة) في الاستعمال العربيّ المعاصر**، مجلة مجمع اللغة العربية الأردنيّ، العدد ٧٩، الأردن، سنة ٢٠١٠م.
- عبد السلام المسدي، **العرب والانتحار اللغويّ**، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بنغازي/ بيروت، ٢٠١١م.
- عبد القاهر الجرجانيّ، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط٣، دار المدنيّ بجدة، ١٩٩٢م.
- ابن فارس، أحمد بن الحسين، **الصاحبي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربيّة، القاهرة، ١٩٧٧م.
- الفرّاء، يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجّار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٥٥م.

- فلوريان كولماس، **اللغة والاقتصاد**، ترجمة: أحمد عوض، مراجعة عبد السلام رضوان، عدد٢٦٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ٢٠٠٠م.
- الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، ط٨، بيروت، ٢٠٠٥م.
- لويس معلوف، **المنجد في اللغة**، ط١٩، مصوَّرة عن المطبعة الكاثوليكيّة في بيروت.
- ماريو باي، **أُسس علم اللغة**، ترجمة: أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، مصر، ١٩٩٨م.
- مازن مبارك، **نحو وعي لغويّ**، نشرته له مؤسّسة الرسالة في بيروت سنة ١٩٧٩م.
- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، نشرة دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- محمد الأوراغي، **نظريّة اللسانيّات النسبيّة: دواعي النشأة**، ط١، دار الأمان، ومنشورات الاختلاف، والدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠م.
- محمد العدنانيّ، **معجم الأغلاط اللغويّة المعاصرة**، ط١، مكتبة لبنان، إعادة طبع سنة ١٩٨٩م.
- محمد شندول، **التطوّر اللغويّ في العربية الحديثة**، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد، ٢٠١٢م.
- ممدوح محمد خسارة، **قضايا لغوية معاصرة**، ط١، الدار الوطنية الجديدة للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٣م.
- **المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم** بإنجاز جماعة من كبار اللغويّين العرب، المعجم العربيّ الأساسيّ، دار لاروس، د.ت.

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم، **لسان العرب**، نشرة دار صادر، بيروت.
- نادر سراج، **الشباب ولغة العصر**، ط١، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١٢م.
- وليد العناتي، وعيسى برهومة، **اللغة العربية وأسئلة العصر**، ط١، دار الشروق، الأردن، ٢٠٠٧م.